وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية – الجزائر –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات
بعنوان:

دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات المصغرة والتقليل من معدلات البطالة

دراسة حالة وكالة غرداية في الفترة 2012–2022

من إعداد الطالبين:
- تحكوبيت موسى
- بوصوفة أحمد

تحت إشراف الأستاذ:
د. برنه عبد العزيز

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
			رئيسا
برنه عبد العزيز	أستاذ محاضر (أ)	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

إهداء

إلى من وضعتني على طريق الحياة.. إلى القلب الكبير النابض بالحب، ورمز العطف والحنان.. إلى التي راعتني في كل وقت وحين..

- أمي الحبيبة -

إلى خالد الذكر، الذي وافته الـمنيَّة منذ سنوات (نسأل الله له الرحمة والرضوان)، وقد كان لنـا خـير مثال.. إلى الذي لـم يتهاون يوما في توفير سبل الخير والسعادة..

- أبي، طيب الله ثراه -

إلى الـمرأة التي وقفت إلى جانبي.. ووفرت لي الظروف اللازمة لـمساعدتي على بلوغ طموحاتي..

إلى زينة حياتي وبهجتها.. إلى الابتسامات التي تغدق عليّ الأمل..

- رفيقة دربي، وأولادي -

إلى من لهم الفضل الكبير في تشجيعي وتحفيزي.. ومن بهم أكبر وعليهم أعتمد وإلى من بوجـودهم أكتسب القوة والـمحبة.. إلى من عرفت معهم معنى الحياة..

- أخي وأخواتي -

إلى من تحلوا بالإخاء، وتميزوا بالوفاء والعطاء.. وإلى مـن بـرفقتهم في دروب الحيـاة سـرت.. وإلى مـن كانوا معي على طريق النجاح والخير..

- أصدقائي الأعزاء -

أهدي لكم ثـمرة جهدي

أحـمـــــد

إهداء

إلى أمي الحبيبة.. صاحبة الكلمات التي سارت بي نحو النجاح.. إلى التي أغدقت علي الدعوات والرضا..

إلى روح أبي العزيز، وأخي الكريم محمد طيب الله ثراهما.. راجيًا أن يكون حسنة وصدقة عنهما.. الحاضران دومًا رغم الغياب.

إلى رفيقة دربي.. تعبيرًا عن شكري لها لوقوفها إلى جانبي كي أحقّق طموحاتي.

إلى أبنائي وأحفادي.. الذين وثقوا بي على الدوام.. راجيا أن أكون لهم دائمًا مصدر الفخر والقوة.

إلى رفقاء الدرب الرائعين، إخوتي وأخواتي.. لأشكرهم على وجودهم في حياتي وتشجيعهم دائمًا ودفعي نحو الأمام.

إلى أولئك الذين يفرحهم نجاحي.. إلى الأقارب قلبًا ودمًا ووفاءً.

إلى هؤلاء جميعا.. أهدي ثمرة جهدي

مـــــــوسى

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق المقاصد والغايات. والصلاة والسلام على خير الخلق وحبيب الحق، المبعوث بالرحمة والهدى، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن بنهجهم اهتدى.

بداية نحمد الله العلي القدير حمدا طيبا مباركا فيه، الذي أنارنا بالعلم، وأكرمنا بالتقوى، وأنعم علينا بالعافية، وأنار طريقنا ويسّر ووفق وأعان على إتمام هذه الدراسة وتقديمها على الشكل الذي هي عليه. فلله الحمد والشكر.

عرفانا بالجهود التي قدمت حتى يخرج هذا العمل إلى النور، نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ المشرف برنه عبد العزيز، الذي قبل تواضعا منه وتكرما الإشراف على هذا العمل. فله أخلص تحية وأعظم تقدير على ما قدّمه من توجيهات وإرشادات، وعلى ما خصنا به من جهد ووقت طوال إشرافه على هذه الدراسة، حيث بدت توجيهاته ونصائحه على صفحات هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر والامتنان إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، ليسهموا في خروجها إلى النور.

كما لا يفوتنا توجيه الشكر والتقدير إلى كافة الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. وكل الإداريين والعاملين في الكلية والجامعة.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى السيد عبد الحميد بعداشي المدير الولائي للتشغيل بغرداية. وإلى السيد خياط حمو مدير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بغرداية، والسيد عمر الحاج سعيد رئيس مصلحة الإدارة والوسائل، والسيد عثمان محمد رئيس مصلحة الإحصاء والإعلام الآلي. والسيد بن يامي رستم، صاحب المؤسسة المصغرة **TIPA**. الذين كرسوا الوقت والجهد من أجل توجيهنا في ميدان البحث، ولم يبخلوا بأي معلومة تفيدنا، وتسهم في استكمال العمل.

في الأخير، نتقدم بالشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد، ومن أمدنا بيد العون ولو بكلمة طيبة.

إلى كل هؤلاء.. نقول شكرا جزيلا.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إحدى أهم أجهزة الدعم في الجزائر، والمتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA، من خلال إبراز أثر دعم ومرافقة هذه الوكالة في تعزيز روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات المصغرة، وجهودها في توفير فرص العمل للبطالين، وإظهار أهم قطاعات المؤسسات المصغرة التي تساهم في امتصاص الفائض في عرض العمل. وذلك من خلال تحليل وتقييم حصيلة نشاطات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية غرداية.

وخلصت الدراسة أن للوكالة الولائية بغرداية دور فعال في التنمية المحلية بتأسيس عدة مؤسسات مصغرة في مختلف قطاعات النشاط. بحيث تعمل الوكالة على مرافقة الشاب حامل المشروع، بدءًا من دراسة فكرة مشروعه وضمان توافقها مع مؤهلاته العلمية والمهنية، وقدراته على تجسيدها. ثم منحه الدعم المالي لإنشاء مؤسسته الخاصة، مع الاستفادة من امتيازات جبائية وشبه جبائية. كما ساهمت الوكالة في التقليل من معدلات البطالة باستحداث مناصب عمل لمسيري المشاريع من خلال المؤسسات المنشأة، والذين بدورهم أسهموا في استحداث مناصب عمل أخرى لغيرهم من الشباب.

الكلمات المفتاحية: مشاريع استثمارية، مرافقة، تمويل المؤسسات، مؤسسات مصغرة، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، البطالة.

Résumé

Cette étude vise à mettre en lumière l'une des agences d'accompagnement les plus importantes en Algérie, représentée par l'Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entreprenariat (NESDA), en mettant en avant l'impact du soutien et de l'accompagnement de cette agence dans la valorisation de l'esprit d'entrepreneuriat et la création de micro-entreprises. et ses efforts pour offrir des opportunités d'emploi aux chômeurs, et montrer les secteurs d'entreprises les plus importants qui contribuent à absorber l'excédent de l'offre de main-d'œuvre. Cela se fait à travers l'analyse et l'évaluation des résultats des activités de l'Agence nationale de soutien et de développement de l'entrepreneuriat de la wilaya de Ghardaïa.

L'étude conclut que l'Agence de la wilaya de Ghardaïa joue un rôle efficace dans le développement local en créant plusieurs micro-entreprises dans différents secteurs d'activité. L'agence accompagne le jeune porteur de projet en commençant par étudier son idée de projet et en s'assurant qu'elle est compatible avec ses qualifications académiques et professionnelles, et ses capacités à les mettre en œuvre. Il a ensuite reçu un soutien financier pour créer sa propre entreprise, avec des avantages fiscaux et parafiscaux. L'agence a également contribué à réduire les taux de chômage en créant des postes de travail pour les chefs de projet par le biais des entreprises établies, qui à leur tour ont contribué à créer d'autres postes de travail pour d'autres jeunes.

Mots-clés: Projets d'investissement, Accompagnement, Financement des entreprises, Micro-entreprises, Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entreprenariat, Chômage.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

إهداء	**I**
شكر وعرفان	**III**
الملخص	**IV**
قائمة المحتويات	**VI**
قائمة الجداول والأشكال	**IX**
قائمة الاختصارات والرموز	**X**
قائمة الملاحق	**XII**
مقـــــــدمة	**أ – د**
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المقـــاولاتيـــة والبطـــــالة	**1**
المبحث الأول: المقاولاتية والمؤسسات المصغرة	**3**
المطلب الأول: ماهية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة	3
المطلب الثاني: أهمية وخصائص المقاولاتية والمؤسسات المصغرة	5
المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين المقاولاتية والمؤسسات المصغرة	7
المبحث الثاني: البطالة وبرامج التشغيل	**10**
المطلب الأول: البطالة.. تعريفها وأنواعها	10
المطلب الثاني: أسباب البطالة وآثارها	14
المطلب الثالث: أجهزة الدعم وبرامج التشغيل في الجزائر	17
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	**21**
المطلب الأول: الدراسات المحلية	21
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	23
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	26
الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة غرداية	**31**
المبحث الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA	**33**
المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	33
المطلب الثاني: صيغ التمويل والامتيازات الممنوحة في إطار الوكالة	39
المطلب الثالث: مراحل المرافقة المقاولاتية وإنشاء المؤسسة المصغرة في إطار الوكالة	42
المبحث الثاني: تقييم حصيلة إنجازات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية خلال الفترة (2012–2022)	**43**

المطلب الأول: عدد المؤسسات المصغرة المنشأة حسب صيغ التمويل وقطاعات النشاط في الفترة (2012–2022) 43

المطلب الثاني: عدد المؤسسات المنشأة حسب الجنس والمستوى التعليمي 49

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات المصغرة المنشأة في استحداث مناصب العمل 52

المبحث الثالث: واقع وآفاق المؤسسات المصغرة **60**

المطلب الأول: واقع المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف وكالة غرداية 60

المطلب الثاني: آفاق المؤسسات المصغرة 65

خاتمة **69**

قائـــمة المـــراجع **73**

المـــلاحق **77**

قائمة الجداول والاختصارات والملاحق

قائمة الجداول والأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1–1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	05
2–1	أوجه الاختلاف بين المقاولاتية والمؤسسات المصغرة	09
3–1	أسباب البطالة في الجزائر لسنة 1997	14
4–1	دراسة حسيني بشرى وحميدات منال	21
5–1	دراسة زهير بن يحي	22
6–1	دراسة زقعيط محمد	22
7–1	دراسة قنيدرة سمية	23
8–1	دراسة غريبي جميلة	24
9–1	دراسة بودة حسيبة وبن صيفية آمال	24
10–1	دراسة عزو يسمينة وملاحي تسعديت	25
11–1	الدراسة الحالية مع الدراسات الوطنية والمحلية	26
12–1	الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية	28
1–2	توزيع الفروع التابعة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية	36
2–2	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	39
3–2	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	40
4–2	الهيكل المالي للتمويل الذاتي	40
5–2	مدة تسديد القروض بالنسبة للإعانات المالية	40
6–2	عدد المشاريع المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية خلال الفترة (2012–2022)	43
7–2	توزيع المؤسسات المصغرة المنشأة حسب صيغ التمويل خلال الفترة (2012–2022)	46
8–2	توزيع المؤسسات المنشأة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2012–2022)	47
9–2	توزيع المؤسسات المنشأة بين الجنسين خلال الفترة (2012–2022)	49
10–2	توزيع المؤسسات المنشأة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (2012–2022)	51
11–2	مساهمة المؤسسات المصغرة المنشأة في استحداث مناصب العمل في إطار الوكالة خلال الفترة (2012–2022)	53
12–2	توزيع مناصب العمل حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2012–2022)	54
13–2	توزيع مناصب العمل حسب قطاع النشاط وحسب بلديات ولاية غرداية خلال الفترة (2012–2022)	56
14–2	حساب كثافة العمل ورأس المال حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2012–2022)	58

15–2	توزيع قيمة الاستثمار حسب مساهمة كل من المستثمر، الوكالة، البنك	61
16–2	الهيكلة المالية لمؤسسة TIPA	61

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1–2	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	36
2–2	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية	38
3–2	عدد المشاريع المنشأة خلال الفترة (2012–2022)	44
4–2	توزيع المؤسسات المصغرة المنشأة حسب صيغ التمويل خلال الفترة (2012–2022)	46
5–2	توزيع المؤسسات المنشأة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2012–2022)	48
6–2	توزيع المؤسسات المنشأة بين الجنسين خلال الفترة (2012–2022)	50
7–2	توزيع المؤسسات المنشأة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (2012–2022)	51
8–2	مساهمة المشاريع المنشأة في توفير مناصب العمل خلال الفترة (2012–2022)	53
9–2	توزيع مناصب العمل حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2012–2022)	55

قائمة الاختصارات والرموز

المختصر	المختصر باللغة الأصلية	المختصر باللغة العربية
1–1	IAIG	الأنشطة ذات المنفعة العامة
2–1	AFS	المنحة الجزافية للتضامن
3–1	CPE	برامج عقود ما قبل التشغيل
4–1	TUP-HIMO	أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة
5–1	ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
6–1	CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
7–1	ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
8–1	FGAR	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
9–1	ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
1–2	ANADE	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (التسمية الفرنسية)
2–2	NESDA	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (التسمية الإنجليزية)
3–2	TVA	الرسم على القيمة المضافة
4–2	IFU	الضريبة الجزافية الوحيدة
5–2	IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي
6–2	IBS	الضريبة على أرباح الشركات
7–2	TAP	الرسم على النشاط المهني
8–2	CTA	عقد العمل المدعم
9–2	CNAS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء
10–2	CASNOS	صندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء
11–2	DOAR	قرار منح الامتيازات الجبـــــائية والإعانات المـــالية لمرحلة الإنجـــــاز
12–2	FG	صندوق ضمان القروض
13–2	DOAE	قرار منح الامتيازات والإعانات المالية الخاصة بمرحلة الاستغلال
14–2	CDE	مركز تطوير المقاولاتية
15–2	ASF	صندوق تمويل المؤسسات الناشئة
16–2	ANAE	الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	78
02	صيغ التمويل التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	79
03	الإعانات المالية والامتيازات الجبائية التي تقدمها الوكالة	80
04	القروض غير المكافئة الإضافية	81
05	مرحلة توسيع القدرات الإنتاجية	82
06	البيانات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية	83

مقـــــــــدمة

أ- تمهيد:

تعتبر المقاولاتية من الركائز الأساسية للنهوض بقطاع المؤسسات في اقتصاديات العالم، إذ يعد موضوع المؤسسات المصغرة من أهم المواضيع التي أضحت الاقتصاديات مهما كان حجمها تهتم بهذا النوع من المؤسسات التي تتميز بالإبداع والكفاءة والمرونة، نظرا للدور الريادي الذي تلعبه في التنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، حيث تعتبر وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ينبغي الاهتمام بها، لمساهمتها الفعالة في استحداث مناصب العمل وامتصاص البطالة.

ورغم المزايا التي يتمتع بها هذا النوع من المؤسسات، إلا أنها تواجه عدة تحديات وصعوبات تتمثل أساسا في التمويل الذي يحول دون استمرارها ويعيق تطورها. إذ يعتبر التمويل أحد أكبر العقبات التي تواجه أصحاب هذه المؤسسات خاصة في مرحلة الإنشاء.

الجزائر كغيرها من الدول، سعت إلى تطوير المؤسسات المصغرة التي تخدم توجهات الدولة في التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات. فسارعت إلى تطبيق مجموعة من التدابير والإجراءات التنظيمية لتجسيد آليات وأجهزة الدعم التي ترافق الشباب في إنشاء المؤسسات المصغرة من خلال الدعم المادي والمرافقة.

ومن أهم أجهزة الدعم التي تساهم في توفير بيئة مناسبة لتجسيد أفكار الشباب حاملي المشاريع إلى مشاريع استثمارية تسهم في النهوض بالاقتصاد الوطني، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، من خلال منحهم الدعم المالي والامتيازات.

ب- طرح الإشكالية:

انطلاقا من العرض السابق، تتضح معالم إشكالية هذه الدراسة، والتي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي: **إلى أي مدى ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA غرداية في تحفيز إنشاء المؤسسات المصغرة وتقليل معدلات البطالة في الفترة 2012-2022؟**

وتتفرع تحت هذه الإشكالية، الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات المصغرة بولاية غرداية؟
- ما هي برامج الدعم التي اعتمدتها الوكالة للنهوض بالمؤسسات المصغرة؟
- إلى أي مدى ساهمت الوكالة في توفير فرص العمل والتقليل من معدلات البطالة؟
- ما هي أهم قطاعات المؤسسات المصغرة التي ساهمت بشكل فعال في التقليل من معدلات البطالة؟
- ما هي أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات المصغرة؟

ت- فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة عن التساؤلات السابقة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تلعب دورًا فعالًا في تأسيس ودعم المؤسسات المصغرة.
- تقدم الوكالة برنامجًا للدعم والمرافقة تشجع به على إنشاء المؤسسات المصغرة.
- تساهم الوكالة في تقليل معدلات البطالة من خلال توفير فرص العمل للبطالين ودمجهم في سوق العمل.
- توجد فروق ذات دلالات إحصائية بين قطاعات النشاط. كما أن للجنس ومستويات التعليم أثر في عدد المشاريع المنشأة ومناصب العمل المستحدثة.
- تواجه المؤسسات المصغرة عدة تحديات.

ث-أهداف الدراسة:

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى:

- إيجاد حل للإشكالية المطروحة، والإجابة على التساؤلات والتحقق من الفرضيات؛
- توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بظاهرة البطالة وأثر المؤسسات المصغرة في التقليل منها؛
- إبراز أهمية المؤسسات المصغرة في الاقتصاديات المتقدمة؛
- التعرف على طبيعة المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات المصغرة من خلال الدراسة الميدانية.

ج-أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية دراسة هذا الموضوع في كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية المطروحة على الساحة الدولية، ألا وهي مشكلة البطالة، وإبراز قدرة المؤسسات المصغرة على استحداث مناصب العمل. وتسليط الضوء على إحدى أهم برامج دعم الشباب بالجزائر، والمتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA. من خلال:

- إبراز أثر دعم ومرافقة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للشباب في إنشاء المؤسسات المصغرة؛
- تبيين جهود الوكالة في توفير فرص العمل للبطالين من خلال إنشاء المؤسسات المصغرة؛
- إظهار أهم قطاعات المؤسسات المصغرة التي تساهم في إدماج البطالين.

ح- مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة: يمكن حصر أهم الدوافع لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

1- دوافع ذاتية: وتتمثل فيما يلي:

- شغل الطالبين سابقا لمسؤوليات ضمن أجهزة الدعم المتمثلة في وكالة دعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛
- الرغبة الشخصية في تناول هذا الموضوع الحيوي، الذي يحظى بالاهتمام، ويتميز بالتجدد المستمر؛
- الميول الشخصية للمواضيع التي تتماشى مع التخصص العلمي، خاصة المتعلقة بالمقاولاتية والمؤسسات الناشئة.

2- دوافع موضوعية: وتتمثل فيما يلي:

- تشبع الوظائف في القطاع العام، وضرورة إيجاد حلول بديلة لامتصاص البطالة؛
- إبراز الأهمية التي توليها الدولة لأجهزة الدعم، من أجل التقليل من معدلات البطالة؛
- التعرف على الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في استحداث مناصب العمل من خلال إنشاء المؤسسات المصغرة.

خ- حدود الدراسة:

1- **الحدود المكانية:** أجريت الدراسة الميدانية بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – الوكالة الولائية غرداية.

2- الحدود الزمنية: حددت الفترة الزمنية خلال سنوات 2012 إلى 2022.

د- منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم اتباع المنهج الوصفي في الدراسة النظرية، حيث تم إجراء مسح نظري في الأدبيات المتعلقة بالمقاولاتية والمؤسسات المصغرة والبطالة، وعرض أهم الدراسات السابقة، ومن أجل تحقيق نوع من الربط بين التراكم المعرفي (النظري) والعملي (التطبيقي)، وفي الدراسة التطبيقية تم اعتماد منهج دراسة الحالة وكذلك تم استعمال أسلوب تحليل الوثائق والإحصائيات والمقابلة.

ذ- تقسيمات البحث:

من أجل معالجة هذا الموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة على النحو الآتي:

تنقسم المذكرة إلى مقدمة عامة يليها فصلان، ثم خاتمة الدراسة. حيث خصصنا الفصل الأول والمعنون بـ: الإطار النظري والدراسات السابقة، بالتطرق إلى ثلاثة مباحث رئيسية، ففي المبحث الأول يتناول المفاهيم الأساسية للمقاولاتية والمؤسسات المصغرة، والمبحث الثاني يتناول موضوع البطالة وبرامج التشغيل، أما المبحث الثالث فهو تحت عنوان: الدراسات السابقة، والذي تطرقنا من خلاله إلى الدراسات المحلية والدراسات الأجنبية السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، وإجراء المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني المعنون بـ: دراسة حالة تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث. الأول تمثل في تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بغرداية. أما المبحث الثاني فتمثل في تقييم حصيلة إنجازات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بغرداية خلال الفترة (2012-2022). ثم المبحث الثالث الذي تناولنا فيه واقع وآفاق المؤسسات المصغرة.

وفي الأخير نختتم موضوعنا هذا بتلخيص واختبار للفرضيات التي طرحت في مقدمة البحث، ثم عرض للنتائج المتوصل إليها، وأخيرا قمنا بتقديم الاقتراحات بناء على النتائج المتوصل إليها، إضافة إلى آفاق البحث.

ر- أنموذج الدراسة:

المتغير المستقل: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. هذه الوكالة تعمل على دعم وتشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة.

المتغير التابع: هو إنشاء المؤسسات المصغرة وإدماج البطالين.

المذكرة تدرس دور الوكالة في تحقيق هذا الهدف من خلال التحليل الإحصائي للمؤسسات المصغرة التي تم إنشاؤها في إطار الوكالة الولائية بغرداية خلال الفترة من 2012 إلى 2022 ودراسة حالة منها.

ز- صعوبات الدراسة:

خلال إنجازنا لهذا البحث الأكاديمي اعترضتنا بعض الصعوبات، من أهمها ما يلي:

- نقص المراجع في جانب المقاولاتية، التي كان بمقدورها إثراء الموضوع أكثر؛
- تعذر الوصول إلى بعض المعطيات والإحصائيات عن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فيما يخص الجانب التطبيقي للدراسة، مما يعيق عن تقديم تحليلات أكثر دقة ومصداقية.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المقـــاولاتيـــة والبطـــــالة

تمهيد

إن التوجه الجديد في تنمية الاقتصاديات الحديثة، هو الاعتماد على المقاولاتية والتركيز على دورها في إنشاء المؤسسات المصغرة وإحداث النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية. وذلك بما تمارسه من أنشطة متعددة حسب طبيعتها وما تملكه من فاعلية وسرعة في التأقلم مع المتغيرات في المحيط الاقتصادي.

وقد تزايد الاهتمام العالمي بالمؤسسات المصغرة، ومن أبرز معالم هذا الاهتمام، النمو الواسع لأعداد هذا النوع من المؤسسات. التي لها الدور الهام في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال خلق ديناميكية اقتصادية وكذا استحداث مناصب عمل تساهم في التقليل من حدة البطالة.

من خلال هذا الفصل، سنتناول مفهوم المقاولاتية والبطالة من خلال عرض مختلف التعاريف التي قدمها الباحثون والمنظمات الدولية. ومن ثم عرض خصائص المقاولاتية والمؤسسات المصغرة ومميزاتها، وكذا أنواع البطالة وأشكالها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية. والدور الاقتصادي لبرامج التشغيل وأجهزة الدعم التي اعتمدتها الجزائر للتخفيف من حدة البطالة. ثم عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المقاولاتية والمؤسسات المصغرة.

المبحث الثاني: البطالة وبرامج التشغيل.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: المقاولاتية والمؤسسات المصغرة

أصبح موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات محور اهتمام الدول، خاصة مع تزايد مكانتها في اقتصاديات هذه الدول مهما كان مستوى تطورها، مع بروز الدور الذي تلعبه في التنمية.

وسنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بالمقاولاتية وخصائصها وأهميتها، وكذا التعريف بأنواع المؤسسات المصغرة وفي الأخير نبين العلاقة بين المقاولاتية والمؤسسات المصغرة.

المطلب الأول: ماهية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة

تعتبر المقاولة من أهم ركائز التنمية للدول، مما جعل هذا المجال يحظى باهتمام الباحثين، فقد سارعت الدول المتقدمة إلى تبني استراتيجيات تحفز الشباب بصفة خاصة بالتعريف بها وتأهيلهم للعمل على إنشاء مؤسساتهم المصغرة.

وتعتبر المؤسسات المصغرة أكثر الوسائل فعالية لتحقيق التنمية المحلية، حيث أنها تستغل الموارد المحلية وتوفر فرص العمل. وقد استقطبت المؤسسات المصغرة في الآونة الأخيرة اهتمام عدد من الدول التي أولت أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الاقتصادية على اختلاف أنواعها، وركزت على تجسيد هذا النوع من المؤسسات من خلال إنشاء آليات دعم لتمويلها. وقد أدى هذا الدعم إلى زيادة عدد المؤسسات المصغرة، والمساهمة في نجاحها وتطورها.

الفرع الأول: مفهوم المقاولاتية

يرجع مفهوم المقاولاتية إلى سنة 1700 حيث عرفت المقاولاتية بأنها إنشاء مشروع من قبل الفرد له القدرة على تحمل المخاطر مع وجود فرصة كبيرة لتحقيق الأرباح من هذا المشروع، كما تعرف أيضا على أنها عملية إبداع وتسويق للمنتجات الجديدة التي تشبع حاجة غير مشبعة في السوق[1].

المقاولاتية مفهوم شائع الاستخدام، خاصة مع انتشار المبادرة الفكرية الفردية والإبداع. كان Peter Drucker من أوائل الذين أشاروا إلى ذلك في عام 1985، مشيرًا إلى التحول في الاقتصاد الحديث من اقتصاد يعتمد على الهياكل الإدارية إلى اقتصاد ريادة الأعمال (المقاولاتية).

المقاولاتية (Entrepreneurship) كلمة انجليزية الأصل تم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية (Entrepreneur) وترجمت المقاولاتية إلى الفرنسية بـ (Entrepreneuriat). في البداية اعتمدت على

[1] إسحاق خرشي، **المقاولاتية: البحث عن الفكرة–إنشاء المؤسسة–المرافقة المقاولاتية**، الطبعة الأولى، دار آلفا للوثائق، قسنطينة، 2021، ص13.

مفهوم إقامة مشروع، أما اليوم فاختلفت وجهات النظر حول المفهوم في حد ذاته، وقد تباينت التعاريف باختلاف توجهات المفكرين، ويمكن أن تعرف المقاولاتية بأنها:

- يرى Alain FAYOLLE " أن المقاولاتية هي عملية خلق ثروة اقتصادية واجتماعية وهي تتسم بحالة اللايقين مع درجة عالية من المخاطر يشارك فيها الأفراد ويتوجب عليهم قبول التغيير وتطوير سلوكات جديدة لاسيما قبول التغيير وما يرتبط به من مخاطر "[1].
- حسب Venkataraman فإن المقاولاتية " هي سلسلة من المراحل يتم فيها اكتشاف فرص لخلق سلع وخدمات مستقبلية، يتم تقييمها واستغلالها. ويقصد بالمقاولة على أنها أوضاع سوقية، أو منتجات جديدة، خدمات، مواد أولية أو طرق تنظيمية نقوم باستغلالها وبيعها بسعر أعلى من تكلفة إنتاجها ".
- أما Hermandez عرف المقاولة " على أنها مجموعة المراحل التي تقود لإنشاء مشروع، بمعنى النشاطات التي من خلالها يقوم المنشئ بتعبئة وتركيب موارد (معلوماتية، مادية بشرية ..الخ) لاستغلال الفرصة وتجسيدها على شكل مشروع مهيكل، وحسب هذا التعريف فالمقاول هو رجل استراتيجي قادر على تأسيس رؤية مقاولاتية، وقائد باستطاعته قيادة التغيير عن طريق النشاطات المقاولاتية "[2].

بناء على التعاريف السابقة، فإن المقاولاتية مفهوم يرتكز على إنشاء مشروعات جديدة أو مؤسسات غير نمطية، باستغلال الفرص والموارد غير المستغلة، وتتميز بالإبداع والبحث عن التغيير والعمل على تقديم منتج أو خدمة مختلفة مبتكرة جديدة، اعتمادًا على المبادرة الفردية للمقاول، ورغبته في تجسيد أفكاره وجعلها واقعاً ملموساً، مع تحمل المخاطر في بيئة تتسم بعدم اليقين والتأكد. كل ذلك بهدف إرساء مشروع ناجح يعمل على خلق ثروة اقتصادية واجتماعية.

الفرع الثاني: ماهية المؤسسات المصغرة

المؤسسات المصغرة كانت محط اهتمام العديد من المفكرين والباحثين في مجال الاقتصاد، نظرا لفعاليتها الواضحة في تعزيز النشاط الاقتصادي، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات المصغرة، فكل واحد يتبع معاييره ومحدداته الخاصة به كما يراه مناسبا. فنجد المشرع الجزائري يعرفها ضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3]، وفق معايير، عدد المستخدمين، رقم الأعمال السنوي، ومجموع الحصيلة السنوية، حيث يعرفها كما يلي:

[1] إسحاق خرشي، **مرجع سابق**، ص14.

[2] محمد فلاق، **ريادة الأعمال–المقاولاتية– من الفكرة إلى التجسيد**، الطبعة الأولى، دار آلفا للوثائق، الجزائر، 2022، ص20–21.

[3] الجزائر، **القانون رقم 17–02**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02، الصادر في 11 يناير 2017، ص 04.

1- **المؤسسة المصغرة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، ورقم أعمالها لا يتعدى 40 مليون دج، ومجموع ميزانياتها السنوية لا يتعدى 20 مليون دج.

2- **المؤسسة الصغيرة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا، ورقم أعمالها لا يتعدى 400 مليون دج، ومجموع ميزانياتها السنوية لا يتعدى 200 مليون دج.

3- **المؤسسة المتوسطة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا، ورقم أعمالها محصور بين 400 مليون دج و 4 مليار دج، ومجموع ميزانياتها السنوية محصور بين 200 مليون دج ومليار دج.

الجدول 1-1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعيار	الصغيرة جدا أو المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	من 01 الى 09 اشخاص	من 10 الى 49 شخص	من 50 الى 250 شخص
رقم الأعمال	اقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 400 مليون دج	من 400 مليون الى 04 ملايير دج
الحصيلة السنوية	لا يتجاوز 20 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج	من 200 مليون الى مليار دج

المصدر: موقع وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني[1]

المطلب الثاني: أهمية وخصائص المقاولاتية والمؤسسات المصغرة

للمقاولاتية والمؤسسات المصغرة دور في تحريك اقتصاديات الدول، وذلك لما تتميز به من خصائص تجعلها ذات أهمية بالغة، وسنتطرق في هذا المطلب إلى أهميتها وخصائصها.

الفرع الأول: أهمية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة

تعد المقاولاتية والمؤسسات المصغرة محركًا مهمًا للتنمية، حيث أنها لا تؤثر على الأفراد في تحقيق الذات وتحسين مستويات المعيشة فحسب، بل تؤثر أيضًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان. من خلال ما يلي:

- محرك مهم لخلق فرص العمل والابتكار والنمو الاقتصادي؛
- تساهم في رفع دخل الفئات ذات الدخل المنخفض؛

[1] موقع وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، www.industrie.gov.dz/soutien-pme ، تاريخ الزيارة 28 مارس 2024، 18:35.

- تعتبر وسيلة للتقليل من البطالة، وذلك بالمساهمة في الاندماج الاجتماعي لرواد الأعمال وتحسين المستوى المعيشي لأسرهم؛
- تحول الأفكار المبتكرة إلى واقع يستفيد منه الجميع، من خلال التصميم واتخاذ القرار؛
- تحديد خطط دخول السوق وطرق تنفيذ الأفكار، والكشف عن احتياجات العملاء والسعي لتلبيتها، بمنتجات وخدمات جديدة مبتكرة. بأن تكون قريبة من المستهلكين، فتلبي احتياجاتهم نظراً لصغر حجمها ومرونتها؛
- تطوير المشاريع الاقتصادية وإعادة بناء النسيج الاقتصادي، من خلال إنشاء مؤسسات مبتكرة أو إعادة تطوير وتشغيل مؤسسات قائمة؛
- المساهمة بفعالية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال استيعاب القوى العاملة من العاطلين عن العمل وتحسين مستوى معيشتهم؛
- المساهمة في تحسين وضع القوى العاملة من خلال التحكم في الأساليب التقنية الحديثة؛
- المساهمة في تشغيل المرأة، من خلال أعمال تساهم بها في الاقتصاد الوطني؛
- تساهم في تحقيق التوازن بين الأقاليم، بزيادة فرص العمل، وتقليل تمركز النشاطات في إقليم معين؛
- زيادة القدرة التنافسية في السوق، من خلال خلق ميزة تنافسية مستدامة للمنتجات والخدمات؛
- التقليل من هجرة السكان من الأرياف إلى المدن، حيث تساهم الأعمال الصغيرة في استقرارهم، من خلال برامج تنموية تقلص البطالة والفقر؛
- القدرة على التكيف مع الأنشطة والأوضاع المختلفة، من خلال تقديم خدمات ذات أهمية حيوية للاقتصاد والمجتمع ككل، خاصة المؤسسات الاقتصادية الكبيرة، إذا كانت أنشطتها تتركز في المجالات التكنولوجية التي تعتمد على البحث والتطوير. ويمتد نطاقها الصغير ليشمل مختلف القطاعات، كالصناعة والزراعة وقطاع الخدمات.

الفرع الثاني: خصائص المقاولاتية والمؤسسات المصغرة

تمتاز المقاولة وإنشاء المؤسسات المصغرة، بمجموعة من الخصائص نذكرها في النقاط التالية[1]:

- رأس مال معقول، الأمر الذي يجلب الأفراد الذين يميلون للإبداع والابتكار ويرغبون في الإشراف المباشر على أموالهم؛
- الملكية الفردية أو العائلية أو الشراكة المحدودة، فكلما كان رأس المال منخفضا كلما كان بإمكان الشخص امتلاك مشروع يتماشى وقدراته ومهاراته؛
- استقلالية الإدارة بحيث يكون صاحب المقاولة هو مديرها؛

[1] محمد فلاق، **مرجع سابق**، ص ص 23-24.

- قلة التدرج الوظيفي بهذه المقاولات اعتبارا لعدد العاملين، مما يساعد على اتخاذ القرار بسهولة وسرعة ما يمكن من استقرار اليد العاملة بها؛
- سرعة التكيف مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية؛
- يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة والتخطيط، والتسويق، وفي كثير من الأحيان تكون عائلية، من حيث الإدارة والعاملين؛
- بساطة الهيكل التنظيمي، من حيث الإدارة المباشرة من قبل صاحب المشروع، فضلا عن تخطيط وإدارة الإنتاج، والتسويق والعمليات المالية؛
- لا يحتاج العاملون إلى مؤهلات عالية للعمل في هذه المشروعات لمحدودية رأس المال المستثمرة وبساطة التكنولوجية المستخدمة؛
- تتمتع بقدر من التكييف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود؛
- لها حجم صغير نسبيا في الصناعة التي تنتمي إليها؛
- تعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل النمو.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين المقاولاتية والمؤسسات المصغرة

هناك العديد من أوجه التشابه والاختلاف بين مفهومي المقاولاتية والمؤسسات المصغرة. فكلا المفهومين يشتركان في نفس الأهداف، المتمثلة في خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتمثل أوجه التشابه والاختلاف فيما يلي:

- تتأثر المقاولاتية والمؤسسات المصغرة بنفس عوامل النجاح أو الفشل (البيئة والثقافة، الموقع الجغرافي والخصائص الفردية)؛
- يبحث المقاول دائماً عن اكتشاف واستغلال الفرص التجارية وتقديم منتجات مبتكرة، في حين أن مديري المؤسسات المصغرة يديرون أعمالهم ويبحثون دائماً عن الإنتاج والمبيعات والمشتريات؛
- يختلف المقاولون أيضاً عن أصحاب المؤسسات المصغرة من حيث المهارات والسلوكيات، ويرجع ذلك إلى أن المقاولين أفضل في تحديد الفرص وتقديم المنتجات المبتكرة، في حين أن أصحاب المؤسسات المصغرة يتمتعون بمهارات إدارية أكثر تمكنهم من إدارة مؤسساتهم بفعالية وكفاءة.

وهناك العديد من الخصائص التي تميز بين المقاولة والمؤسسة المصغرة، تتمثل في التالي[1]:

يكثر الخلط بين المقاولة والمؤسسة الصغيرة أو المصغرة، وتستخدم في بعض الكتابات لتدل على نفس المعنى، في حين أن هناك فرقا بين المفهومين، فبحسب ما يراه (Peter Drucker) فإن المفهومين متقاربين وتتفق بينهما كثير من الصفات، إلا أن المقاولة تتميز بأربع صفات تجعلها مختلفة عن المؤسسة المصغرة. تتلخص هذه الصفات بما يأتي:

- **مقدار خلق الثروة:**

فالمؤسسات المصغرة تهدف إلى توليد دخل مستمر ومرضي لصاحبه ويكون أفضل من التوظيف التقليدي. أما المقاولة فتهدف إلى إنشاء ثروة مستمرة ودائمة يتجاوز مداها الأهداف البسيطة إلى بناء الثراء الكبير.

- **سرعة بناء الثروة:**

إن المؤسسات المصغرة تبني ثروتها عادة عبر حياة صاحبها وفق وقت زمني طويل، في حين أن الثروة المقاولاتية يبنيها المقاول خلال زمن قياسي في حياته العملية لا يتجاوز عادة خمس إلى عشر سنوات.

- **المخاطرة:**

تتميز المقاولة بالمخاطرة العالية، وهي الثمن الذي يتوقع للمقاول أن يدفعه مقابل الثراء وبغير المخاطرة فإن المقاولة تزول وتكون مؤسسة مصغرة.

- **الابتكار والإبداع:**

المقاولة تتصف بالابتكار والإبداع وتحويل تلك الأفكار إلى منتجات وخدمات مربحة، وهي أكثر بكثير مما يمكن أن تتصف به المؤسسات المصغرة. هذا الابتكار والإبداع يحقق للمقاولة الميزة التنافسية المستدامة التي تصنع الثروة، ويمكن أن تظهر تلك الإبداعات والابتكارات بصيغة منتجات جديدة أو خدمات ذات قيمة مضافة، أو أساليب إدارية وعلمية وتقنية جديدة.

[1] محمد فلاق، **مرجع سابق**، ص ص 24-25.

ويمكن تلخيص أهم الفروقات في الجدول التالي:

الجدول 1-2: أوجه الاختلاف بين المقاولاتية والمؤسسات المصغرة

محور التحليل	المقاولاتية	المؤسسات المصغرة
التعريف	سيرورة يقوم بها الفرد لاكتشاف تقييم واستغلال الفرص بشكل مستقل	مؤسسة أو مشروع مشترك يقوم بإدارته مجموعة من الأفراد
الحجم	صغير، متوسط وكبير	صغير ومتوسط فقط
عدد الأفراد	صغير إلى كبير	صغير
الهدف	للاكتشاف، الإبداع، الإنشاء	للإنتاج، الشراء والبيع
درجة المخاطرة	متنوع	منخفض
القطاع	القطاع الخاص، الحكومي	في القطاع الخاص فقط
الصفات الأساسية	الحاجة للإنجاز مع الإبداع والابتكار	مهارات إدارية مع القليل من الإبداع والحاجة للإنجاز
النمو	عال	متنوع

المصدر: إسحاق خرشي، مرجع سابق، ص58.

المبحث الثاني: البطالة وبرامج التشغيل

تعتبر ظاهرة البطالة من أهم المشاكل الاجتماعية التي تواجه معظم دول العالم بمختلف توجهاتها والتي يترتب عنها آثار سلبية على الفرد والمجتمع.

الجزائر كغيرها من الدول عانت من مشكلة البطالة ولمواجهتها اعتمدت على سلسلة من التدابير والإجراءات وآليات التشغيل قصد معالجتها والتخفيف من تداعياتها.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف البطالة وأنواعها، ثم بيان بعض أسبابها وآثارها، ثم التعريف بأهم برامج دعم التشغيل التي اعتمدتها الجزائر.

المطلب الأول: البطالة.. تعريفها وأنواعها

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت حيزا كبيرا من اهتمام الباحثين من حيث البحث والتحليل، وفق عدد من الفروع المعرفية كالاقتصاد والإحصاء وعلم الاجتماع.

الفرع الأول: تعريف البطالة وقياسها

لقد تعددت التعاريف المبيّنة لمفهوم البطالة، ونذكر منها ما يلي:

- تعرف البطالة بأنها " بقاء العامل خارج نطاق العمل المنتج رغم قدرته عليه وهي أيضا ندرة توافر العمل المناسب لشخص ما راغب فيه وقادر عليه نظرا لزيادة القوى البشرية المؤهلة عن حجم فرص العمل التي يتيحها المجتمع سواء أكانت إنتاجية أم خدمية ".
- كما تعرف البطالة بأنها " عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتناسب مع استعداداته وخبراته وذلك الحالة سوق العمل "[1].
- اعتمادا على تعريف المكتب الدولي للعمل، الذي يتطابق مع ما هو معمول به في الجزائر، فإنّه من المفيد مناقشة كل جزئية منه لتوضيح المقصود بالبطالة وبشكل دقيق، للتمييز بين المتعطلين عن العمل وغير الناشطين اقتصاديا من السكان (القوى العاملة)، وفقا لما يلي[2]:

[1] طارق عبد الرؤوف عامر، **أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع**، الطبعة الثانية، دار اليازوري، الأردن، 2015، ص12.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 45-46.

- **البطال:** كل من هو بدون عمل.

إن الهدف من معيار "بدون عمل" هو التمييز بين التشغيل والبطالة فيعتبر الشخص وفقا لهذا المعيار إذا لم يكن قد عمل على الإطلاق خلال الفترة المرجعية للبحث (ولو ساعة واحدة).

- **البطال:** كل من هو متاح للعمل ولا يجده.

أي أنه إذا ما عرض عمل (وظيفة) على الفرد فإنه سيكون قادرا ومستعدا للعمل فورا، وذلك خلال فترة محددة (فترة البحث). فالهدف من هذا المعيار هو استبعاد كل الأفراد الباحثين عن عمل لمباشرته بعد انتهاء فترة المسح فعلا، فالباحث عن العمل مستقبلا بعد تخرجه غير مستعد للعمل خلال هذا الفترة، وبالتالي فهو غير متاح له. كما يهدف المعيار أيضا إلى استبعاد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات (المرض، المسؤولية العائلية ...الخ).

- **البطال:** كل من يبحث عن عمل ولا يتوفر له ذلك.

للدلالة على جدية البحث، فإنه وفقا للمقاييس الدولية لا يعتبر الإعلان عن البحث عن العمل إلا من خلال خطوات محددة مثل: التسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات البحث عن وظيفة والرد على الإعلانات العارضة لها، طلب الحصول على موارد مادية ومالية لتمويل المشاريع الذاتية.

على هذا الأساس فإنه يجب توفير شرطين أساسين مجتمعين معا، لتعريف العاطلين أو البطالين حسب الإحصائيات الرسمية: أن يكون الشخص قادرا على العمل ويسعى للبحث عن فرصة عمل.

يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة (النشطة) عند مرحلة زمنية محددة، باستعمال الصيغة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد العاطلين عن العمل}/\text{الفئة النشطة}) * 100$$

الفئة النشطة: هم الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه، سواء كانوا يعملون أم لا. أي أنها تشمل العاملين والعاطلين معا.
العاملون: كل من يشغل عملا بدوام كامل أو جزئي (ولو لساعة) مقابل أجر.
العاطلون: هم الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه والباحثون عنه ولا يجدونه.

أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم[1]:

- الأفراد دون سن معينة: وهم الأفراد الذين دون سن العمل القانوني وهو 15 – 16 سنة فما دون، وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى؛
- الأفراد فوق سن معينة: في سن التقاعد أو المعاش، وهو 65 سنة فما فوق.

كما يستبعد من الفئة النشطة، الأفراد من فئات معينة كما يلي:

- الفئات غير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى والعجزة وطلبة المدارس؛
- الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه وذلك باختيارهم في ظل الأجور السائدة؛
- الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.

الفرع الثاني: أنواع البطالة

تتأثر البطالة بمجموعة من العوامل الاقتصادية، لذا يجب التمييز بين أنواعها، لمعرفة أيها أكثر انتشارا، وكذا الكشف عن أسباب وجودها قصد التقليل منها. وعلى هذا الأساس فمن المفيد التعرف على أنواعها من خلال هذا العرض الموجز[2]:

- **البطالة الدورية:** التي تعود إلى حالات الكساد (الانخفاض الحاد في الإنتاج) الذي يشهدها النظام الاقتصادي الليبرالي عادة.
- **البطالة الموسمية:** التي يسببها وجود نشاطات اقتصادية لا تغطي العام كله وإنما بعض فصوله، مع وجود استحالة في استخدام اليد العاملة أثناء فصول البطالة وفي ميادين أخرى.
- **البطالة التكنولوجية:** التي تنجم عن استبدال اليد العاملة بالتقدم العلمي.
- **البطالة المقنعة:** الناجمة عن زيادة اليد العاملة في إطار مشروع من المشروعات عن اليد العاملة الضرورية لحسن سيره. مما يسبب انخفاضا في الإنتاج وعدم استغلال كاف لليد العاملة المتوفرة.

[1] برباطي حسين، مسيليتي نبيلة، مقال: **اشكالية البطالة وآليات التشغيل في الجزائر**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 1، جانفي 2018، ص ص145-146.

[2] طارق بروك، **ديناميكية التشغيل في التنمية الإقليمية بالجزائر**، شركة الأصالة للنشر، الجزائر، 2020، ص40.

إضافة إلى الأنواع السالفة الذكر، يستعمل الباحثون كذلك تصنيفات أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها، ونذكر منها[1]:

- **البطالة السافرة أو الصريحة أو الظاهرة:** ويقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه وعن مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل وهي تظهر بشكل واضح في فائض العرض في سوق العمل بالطلب عليه.
- **البطالة الإجبارية:** وهي حالة البطالة التي يرغم عليها الراغبون في العمل والقادرون عليه في ظل مستوى الأجور السائدة والباحثون عنه ولكن دون جدوى، والتي يتعطل فيها العاملون بشكل قهري. أي من غير إرادته أو اختياره والتي يتم فيها الاستغناء عن العاملين بطردهم من أعمالهم وتسريحهم من وظائفهم سواء لأسباب اقتصادية أو غير اقتصادية، ويبحث فيها الداخلون بسوق العمل لأول مرة عن عمل ولا يجدونه، ويكون فيها عدد الراغبين في العمل في ظل مستويات الأجور النقدية السائدة أكبر من عدد العمال المطلوبين للعمل.
- **البطالة الاختيارية:** في هذا النوع يرغب الأفراد في ترك وظائفهم الحالية للتفرغ من أجل البحث عن فرص عمالة أفضل ذات دخول أعلى وأكثر ملاءمة للقدرات والطموحات وهي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختياره حينما يقدم استقالته من العمل الذي كان يعمل به إما لعزوفه عن العمل وتفضيله للفراغ مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أفضل وقرار التعطل هنا اختياري ولم يفرضه صاحب العمل ولم يجبره عليه.

وصنفت البطالة في الجزائر، حسب الديوان الوطني للإحصاء إلى عدّة أشكال وأنواع، تمثلت في البطالة الدورية (الظرفية)، البطالة المقنعة، إضافة إلى[2]:

- **البطالة الهيكلية:** تنتج بسبب التغيرات الهيكلية في تنظيم الاقتصاد الوطني وعدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والمؤهلات وخبرات الأفراد الراغبين في العمل والباحثين عنه.
- **البطالة الاحتكاكية:** تنتج عن نقص المعلومات لدى الباحث عن العمل ولدى أصحاب العمل الذين تتوفر لديهم فرص العمل.

[1] طارق عبد الرؤوف عامر، **مرجع سابق**، ص ص 25-26.

[2] طارق بروك، **مرجع سابق**، ص ص 24-25.

المطلب الثاني: أسباب البطالة وآثارها

تعدّ البطالة من بين أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات، إذ تعدّ عائقا أساسيا أمام جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهي تمثّل عدم استغلال القدرات البشرية بشكل كامل، وترتبط ارتباطا وثيقا بتفاقم المشاكل الاجتماعية واستقرار البلدان.

الفرع الأول: أسباب البطالة

تعددت الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في المجتمعات، مما جعل الباحثين في الاقتصاد وعلم الاجتماع يبحثون في الظاهرة لتحديد أسبابها في الجزائر، وهناك عاملان أساسيان هما:

1- الأسباب المباشرة:

- توقف مشاريع البناء أو المشاريع الاستثمارية أو إغلاقها في وقت مبكر، يؤدي إلى دخول جميع الموظفين العاملين بها في مرحلة البطالة؛
- الميل إلى الصيغة التعاقدية في العمل، تؤدي إلى انخفاض المناصب الدائمة. لذلك فإن أرباب العمل يسعون إلى التسريح التلقائي لموظفيهم بانتهاء العقود؛
- غالبية حالات التسريح الجماعي أو الفردي هي نتيجة برنامج التعديل الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي في 1994، والذي أوصى بإغلاق الشركات الوطنية المفلسة؛
- الاستقالة الطوعية أو البطالة الاختيارية، والتي قد تكون نتيجة لتدهور الظروف الاجتماعية للعمال أو الشركات.

ولتوضيح الأسباب المباشرة، نستعرض كمثال أسباب البطالة في الجزائر في سنة 1997 حسب الديوان الوطني للإحصاء في الجدول التالي:

الجدول 1-3: أسباب البطالة في الجزائر لسنة 1997

أسباب البطالة	نهاية الأشغال	نهاية عقد العمل	التسريح الفردي	التسريح الجماعي	نهاية نشاط المؤسسة	حالات الاستقالة
النسبة المئوية	14.8	23.3	14.2	10.6	21.3	15.5

المصدر: ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، **مرجع سابق**، ص258.

يلاحظ من الجدول أن النسبة الكبيرة من البطالة 84.2% تمثل البطالة غير الإرادية، حسب الأسباب المذكورة أعلاه، أما البطالة الاختيارية فتمثل نسبة 15.5% الذين فضلوا التعطل عن العمل بمحض إرادتهم أو ما يعرف بالاستقالة.

2- الأسباب الغير مباشرة: ويمكن أن نميز بين الأسباب الهيكلية والأسباب الدورية

أ- **الأسباب الهيكلية:** ونلخصها في:

" نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا، إذ لم يستطع القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي، الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار ولتوسيع طاقاته الإنتاجية الحالية من جهة. ولم يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها أن تمتص جزءا من البطالة الحالية من جهة أخرى "[1].

ب- **الأسباب الدورية:** هناك العديد من الأسباب:

- النمو الديموغرافي: تؤدي الزيادة السكانية إلى تزايد طالبي العمل في سوق العمل، بما لا يتناسب وزيادة عدد الوظائف؛
- منحة التقاعد لا تغطي جميع الاحتياجات اليومية للمستفيدين منها، ما أدى إلى عودة البعض منهم إلى سوق العمل. وهذا يؤثر سلبا على طالبي العمل الجدد؛
- التقدم التكنولوجي: تطور العلوم واستحداث التقنيات الجديدة، وانتشار استخدام الآلات على حساب العمل اليدوي في أداء العمل، مما أدى إلى تهميش القوى العاملة وإحالتها إلى البطالة؛
- الاعتماد على قطاع المحروقات: يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على إنتاج وتصدير المحروقات بنسبة 96% إلا أن انخفاض أسعار النفط بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة 1980 إلى 15 دولار عام 1986 ما أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة اتباع سياسات تقييدية بسبب تدهور الريع البترولي وهذا ما أدى إلى تقلص حجم الاستثمارات المحلية ومن ثم تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة[2]؛
- تنفيذ خطة التعديل الهيكلي: بعد تنفيذ إصلاحات التعديل الهيكلي، شهد الاقتصاد الجزائري فترات من الركود، مع تداعيات سلبية على النسيج الاجتماعي. وتمثلت تكلفة اعتماد هذه السياسة إغلاق عدد كبير من هذه المؤسسات في فترة التسعينيات؛
- عدم التطابق بين مؤهلات وتكوين خريجي المدارس ومراكز التكوين والمعاهد والجامعات، مع احتياجات السوق؛
- تزايد أعداد الخريجين من حملة الشهادات بشكل يفوق حاجة السوق، الأمر الذي زاد من بطالة هذه الفئة.

" فعدم حصول أفراد القوة العاملة على عمل فعلي يرجع إلى قصور وعدم كفاية فرص العمل الجديدة لاستيعاب هذه الزيادة في قوة العمل، بينما تعطل بعض من سبق لهم الاشتغال قد يعود إلى ركود

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، **مرجع سابق**، ص256.

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص252.

النشاط الاقتصادي نتيجة عدم كفاية الطلب على منتجات المشروعات القائمة أو مشكلات الإنتاج أو نتيجة التغيرات الفنية التي لا تتلاءم مع مهارات بعض المشتغلين مما يحتم الاستغناء عنهم "[1].

الفرع الثاني: آثار البطالة

للبطالة جملة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن إهمالها، فالبطالة تمثل السبب الرئيسي لمعظم المشكلات والآفات الاجتماعية، كما أنها تشكل تهديدا بارزا على الاستقرار، ومعولا للبناء الاجتماعي. ولذا نذكر بعضا من هذه الآثار، كما يلي:

1- <u>الآثار الاقتصادية</u>

- تأثر عوامل الإنتاج وانخفاضه، من جراء تعطل أعداد من العاملين عن العمل المنتج؛
- تعرّض الاقتصاد لكساد السلع المنتجة، لأن رواج هذه السلع مرتبط بإنتاج الأفراد، والإنتاج مرتبط بالعمل؛
- ارتفاع تكلفة منحة البطالة المقدمة للعاطلين عن العمل؛
- العاطلون عن العمل من فئة خريجي مراكز التكوين والمعاهد والجامعات، بذلت من أجلهم الدولة نفقات طائلة لتعلمهم، وبقاؤهم في فترة تعطل عن العمل يعتبر خسارة لهذه الجهود؛
- حالة التعطل عن العمل تجعل البطال فردا دون مدخول، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الضرائب على المداخيل، ومنه انخفاض حجم إيرادات الدولة.

2- <u>الآثار الاجتماعية</u>

- البطالة سبب المشكلات والانحرافات الاجتماعية، لأن البقاء دون عمل قد يقود البعض للقيام بأعمال غير قانونية (تفاقم الجريمة بكل أنواعها، التسول،...) لإعالة أنفسهم وأسرهم؛
- البطالة تؤدي الى اضطرابات نفسية لدى العاطلين وتخلق لديهم حالة من عدم الرضا؛
- تدهور الظروف المادية لفئة العاطلين نتيجة فقدان مصدر دخل ثابت، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة حياتهم الاجتماعية (التعليم، الرعاية الصحية،...)، مما يشكل عبئا للمجتمع والدولة في التكفل بهم؛
- تفكك العلاقات الأسرية والاجتماعية، نتيجة عدم القدرة على بناء الأسرة وضمان حياة مستقرة لها؛
- ضعف الشعور بالولاء للوطن، ما يرسخ فكرة هجرة الأوطان بكل الطرق الشرعية وغير الشرعية.

[1] زكريا سعد الدين الأسدي، **البطالة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2009، ص50.

المطلب الثالث: أجهزة الدعم وبرامج التشغيل في الجزائر

تفاقمت مشكلة البطالة في الجزائر منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، بسبب الآثار السلبية للإصلاحات التي انتهجتها لمواجهة التغيرات العالمية كتدهور أسعار المواد الأولية، وكذا الاختلالات الداخلية كالمديونية. انتهجت الجزائر جملة من التدابير والإجراءات، لمعالجة البطالة والتخفيف من آثارها الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق هيئات وبرامج لدعم التشغيل، نلخصها في ما يلي:

الفرع الأول: برامج الشبكة الاجتماعية

لقد تم الشروع في برنامج الشبكة الاجتماعية منذ سنة 1990 ليتدعم أكثر خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وذلك من خلال تخصيص إعانات وتعويضات مالية تهدف في مجملها إلى حماية وتدعيم الفئات الأكثر فقرا والأكثر تضررا نتيجة للقيود التي فرضتها طبيعة التوجه الانكماشي للاقتصاد الوطني[1].

- **الأنشطة ذات المنفعة العامة (IAIG):** تم الشروع في إنشاء أنشطة ذات منفعة عامة من خلال منح مالية في إطار IAIG بدعم وبموافقة من البنك العالمي وذلك منذ أكتوبر 1994 من أجل توفير مداخيل لفئة البطالين خاصة الشباب منهم مقابل القيام بأشغال وأنشطة للصالح العام[2].
- **المنحة الجزافية للتضامن (AFS):** تم بموجب هذا الإجراء تقديم منح مالية تتراوح بين 600 إلى 1200 دج شهريا للفئات بدون دخل مثل الذين تجاوزوا 60 سنة، الفئة غير القادرة على العمل لأسباب صحية...إلخ، وقد استفاد من ذلك 933.351 مستفيد مع نهاية 1995، ليتجاوز عددهم 1.000.000 سنة 1998[3].
- **برامج عقود ما قبل التشغيل (CPE):** لقد تم تبني هذا البرنامج للفئة الجامعية بالدرجة الأولى، نتيجة تزايد عدد خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة وندرة مناصب العمل ضمن مختلف المجالات، استحدثت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل في جويلية 1998[4]، ويلتزم صندوق دعم تشغيل الشباب بدفع أجور المستفيدين خلال فترة العقد، ويهدف إلى تشجيع المستخدمين لتوظيف المستفيدين بعد انقضائه.
- **جهاز الإدماج المهني:** تأسس منذ مطلع التسعينيات بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية، والإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية[5].

---

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، **مرجع سابق**، ص278.

[2] نفس المرجع، ص279.

[3] نفس المرجع، ص280.

[4] الجزائر، **مرسوم رقم 98-402**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 91، الصادر بتاريخ 06 سبتمبر 1998، ص28.

[5] مدني بن شهرة، **مرجع سابق**، ص275.

- **أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO):** يهدف إلى إنشاء أكبر قدر من الوظائف المؤقتة من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية وتحديث الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل صيانة شبكة الطرقات وشبكة صرف وتوزيع المياه، حماية وتجميل المحيط... إلخ[1].

الفرع الثاني: أجهزة دعم التشغيل عن طريق إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت الجزائر كغيرها من الدول بتوجيه مزيد من الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات القليلة الماضية وهذا من خلال وضع جملة من السياسات والإجراءات المشجعة، منها حاضنات المشاريع الصغيرة وصناديق تنمية مشروعات الشباب وتأسيس شركات لتطوير مناطق صناعية يتم تخصيصها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

ومن أهم هذه الإجراءات، استحداث أجهزة لدعم وإنشاء المؤسسات وترقية الاستثمارات، وتضم كلا من:

أولا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي[3] رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، ومن مهامها:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- ترشح مشاريع الشباب للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية؛
- تقدم برامج لتكوين الشباب حاملي المشاريع.

ثانيا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

تأسس بموجب المرسوم التنفيذي 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 01-94 المؤرخ في 11 ماي 1994 وهو يعمل على الحفاظ على الشغل وحماية العمال الأجراء من خلال استحداث نظام للتأمين على البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون مناصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية[4]. وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 06 ذي القعدة 1424هـ الموافق لـ

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، **مرجع سابق**، ص287.

[2] خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص12.

[3] الجزائر، **مرسوم تنفيذي رقم 96-296**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 1996، المواد 01 و06، ص12.

[4] الجزائر، **مرسوم تنفيذي رقم 94-188**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44، الصادر بتاريخ 07 جويلية 1994، المادة 04، ص05.

30 ديسمبر 2003 أوكل للصندوق دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة و ثلاثين (35) و خمسين (50) سنة[1] ، ومن مهامه[2]:

- تقديم الاستشارة والمساعدة للبطالين ذوي المشاريع من أجل تأسيس مشاريعهم وإقامتها؛
- الاستفادة من قروض مكملة لمساهمتهم الشخصية من أجل إنشاء مشاريعهم؛
- منح الامتيازات لذوي المشاريع.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

أنشئت بموجب الأمر الرئاسي 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار[3]، وتتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات وبالاتصال مع الهيئات والإدارات المعنية بالمهام التالية[4]:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين أو غير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي؛
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار، وتسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

رابعا: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[5]، ويهدف هذا الصندوق إلى تسهيل الحصول على القروض الضرورية لاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنجزة في المجالات الآتية: إنشاء المؤسسات، تجديد تجهيزات الإنتاج، توسيع المؤسسات الموجودة، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك، ومن مهامه أيضا[6]:

---

[1] الجزائر، **مرسوم رئاسي رقم 03-514**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 84، الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2003، المادة 01، ص07.

[2] نفس المرسوم الرئاسي، المواد 07-08-09، ص08.

[3] الجزائر، **أمر رئاسي رقم 01-03**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001، المادة 06، ص05.

[4] أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة**، الطبعة الأولى، المكتبة المصرية، مصر، 2011، ص94.

[5] الجزائر، **مرسوم تنفيذي رقم 02-373**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74، الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 2002، المواد 01-02، ص13.

[6] نفس المرسوم التنفيذي، المادة 05، ص14.

- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
- تلقي بصفة دورية معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه؛
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

خامسا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

أنشئت الوكالة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المتعلق بجهاز القرض المصغر والمرسوم التنفيذي رقم 04-14 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، المؤرخان في 22 جانفي 2004.

يوجه القرض المصغر للفئات بدون دخل كالنساء الماكثات بالبيت، أو تلك التي لها مداخيل غير مستقرة أو غير منتظمة، بإحداث أنشطة منتجة للسلع و الخدمات، إذ يسمح باقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في ممارسة نشاط أو حرفة ما، ويحدد مبلغ هذا القرض ب 50000 دج كحد أدنى، ولا يمكنه أن يفوق 400000 دج[1]. ويستفيدون أيضا مما يأتي[2]:

- قرض بدون فوائد عندما تفوق كلفة المشروع مائة ألف دينار 100.000 دج، يخصص لتكملة مستوى المساهمات الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي؛
- تخفيض في نسب الفائدة بالنسبة للقروض البنكية المتحصل عليها؛
- قرض بدون فوائد بعنوان اقتناء المواد الأولية التي لا تتجاوز كلفتها ثلاثين ألف دينار 30.000 دج؛
- يستفيد المواطنون المؤهلون لجهاز القرض المصغر من استشارة الوكالة ومساعدتها؛
- يضمن صندوق للضمان المشترك للقروض المصغرة يخصص لهذا الغرض، تغطية الأخطار الناجمة عن عدم تسديد القروض البنكية.

[1] الجزائر، **مرسوم تنفيذي رقم 04-14**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06، الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004، المواد 02-06، ص03.

[2] نفس المرسوم التنفيذي، المواد 07-09، ص04.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات المصغرة وكذا موضوع مساهمتها في إنشاء مناصب العمل والتقليل من معدل البطالة، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، من خلال دراسة المتغيرات ذات العلاقة بالموضوع الحالي، بحيث اختلفت وتباينت الدراسات في معالجة مواضيعها بغية التوصل إلى النتائج المرجوة. ومنه تعتبر هذه الدراسة كمحاولة تكملة أو تطرق إلى بعض الجوانب التي لم يتم التوصل إليها من خلال الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

حيث يركز هذا المطلب على أهم الدراسات المحلية والوطنية، والتي لها علاقة بموضوع البحث. والتي نلخصها في الجداول التالية:

الفرع الأول: دراسة حسيني بشرى وحميدات منال

الجدول 1-4: دراسة حسيني بشرى وحميدات منال

الدراسة / السنة	دراسة **حسيني بشرى وحميدات منال**، سنة 2023
عنوان الدراسة	دور أجهزة الدعم في تمويل المؤسسات الناشئة
نوع الدراسة ومكانها	مذكرة ماستر علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، جامعة غرداية
إشكالية الدراسة	كيف تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل المؤسسات الناشئة بولاية غرداية؟
أهداف الدراسة	إبراز أهمية أجهزة الدعم وذلك من خلال مساهمتها في تطوير المؤسسات الناشئة
منهج وأدوات الدراسة	المنهج الوصفي، ودراسة حالة على مستوى الوكالة الولائية بغرداية من خلال تحليل البيانات الإحصائية من الوكالة
نتائج الدراسة	ساهمت المؤسسات الناشئة المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في التقليل من نسبة البطالة وتوفير مناصب شغل وتحقيق التنمية المحلية.

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات دراسة حسيني بشرى وحميدات منال.

الفرع الثاني: دراسة زهير بن يحي

الجدول 1-5: دراسة زهير بن يحي

الدراسة / السنة	دراسة زهير بن يحي، سنة 2022
عنوان الدراسة	تقييم أداء مؤسسات دعم الأنشطة المقاولاتية في الجزائر
نوع الدراسة ومكانها	أطروحة دكتوراه علوم التسيير، إدارة الأعمال، جامعة برج بوعريريج
إشكالية الدراسة	ما هو أثر أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في دعم النشاط المقاولاتي في الجزائر؟
أهداف الدراسة	إدراك واقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوقوف على مختلف الإنجازات التي وصلت إليها.
منهج وأدوات الدراسة	المنهج الوصفي، ودراسة حالة مع استبيان على عينة تمثيلية مكونة من 203 مستفيد من دعم الوكالة محصورة بين 1999 إلى غاية 2020.
نتائج الدراسة	تبذل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب جهودا كبيرة لمرافقة الشباب والسعي لإنجاح أفكارهم. يعاني أغلب المستفيدين من الوكالة نقص الوعي نحو التكوين والعمل لتنمية الرصيد المعرفي قصد تسيير مؤسساتهم.

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات دراسة زهير بن يحي.

الفرع الثالث: دراسة زقعيط محمد

الجدول 1-6: دراسة زقعيط محمد

الدراسة / السنة	دراسة زقعيط محمد ، سنة 2021
عنوان الدراسة	دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
نوع الدراسة ومكانها	مذكرة ماستر علوم اقتصادية، اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة غرداية
إشكالية الدراسة	فيما يتمثل دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
أهداف الدراسة	التعرف على مختلف المصادر التي يتم من خلالها تمويل المؤسسات الصغيرة

	والمتوسطة، وأهم الإجراءات المتخذة في الجزائر بهدف ترقية هذه المؤسسات.
منهج وأدوات الدراسة	المنهج الوصفي، ودراسة حالة الوكالة الولائية بغرداية من خلال تحليل البيانات الإحصائية.
نتائج الدراسة	•يعتبر جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أداة مثلى لتخفيض نسب البطالة في المجتمعات وتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع مصغرة.

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات دراسة زقعيط محمد.

الفرع الرابع: دراسة قنيدرة سمية

الجدول 1-7: دراسة قنيدرة سمية

الدراسة / السنة	دراسة قنيدرة سمية، سنة 2010
عنوان الدراسة	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة
نوع الدراسة ومكانها	رسالة ماجستير علوم التسيير، تسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة
إشكالية الدراسة	ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة؟
أهداف الدراسة	إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة
منهج وأدوات الدراسة	المنهج الوصفي، مع تحليل الوثائق الإحصائية من الهيئات المختصة في ولاية قسنطينة (ANSEJ، ANDI، مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).
نتائج الدراسة	إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من أكثر أشكال المؤسسات نموا وتطورا، وهي بالتالي الأكثر استيعابا للعمالة، مما قد يشير إلى دور أكثر فعالية لها في امتصاص البطالة.

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات دراسة قنيدرة سمية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

يحتوي هذا المطلب على بعض الدراسات الأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث، والتي يمكن أن نلخصها في الجداول التالية:

الفرع الأول: دراسة غريبي جميلة

الجدول 1-8: دراسة غريبي جميلة

الدراسة / السنة	دراسة غريبي جميلة، سنة 2022
عنوان الدراسة	Déterminants du secteur d'activité chez les entrepreneurs algériens : Cas des PME ANADE (ex: ANSEJ) Chlef.
نوع الدراسة ومكانها	مقال علمي، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2022
إشكالية الدراسة	ما هي الأسباب التي تدفع الشاب حامل المشروع إلى اختيار قطاع نشاط مؤسسته المصغرة المستقبلية؟
أهداف الدراسة	تسليط الضوء على محددات اختيار النشاط لدى الشباب، وفهم العوامل التحفيزية لحاملي المشاريع التي تمكن من التنبؤ بفرص نجاح مشاريعهم وإرشادهم في اختياراتهم ووضع استراتيجيات لتجنب خطر الفشل من اللحظات الأولى من حياة المشروع الاستثماري.
منهج وأدوات الدراسة	المنهج الوصفي، مع تحليل البيانات الإحصائية لاستبيان على عينة تمثيلية مكونة من 60 مؤسسة مختلفة الأنشطة منشأة في إطار الوكالة بولاية الشلف.
نتائج الدراسة	هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل التعليمي واختيار قطاع النشاط. كما أنها تشير إلى أن الانتماء إلى عائلة تحمل الفكر الاستثماري، لها تأثير كبير على اختيار القطاع الذي سيكون عليه الشاب مستقبلا. يهيمن خريجو مراكز التكوين المهني على القطاع الصناعي، في حين أن توجه خريجي الجامعات ارتكز على قطاعي الخدمات وأشغال البناء.

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات دراسة غريبي جميلة.

الفرع الثاني: دراسة بودة حسيبة وبن صيفية آمال

الجدول 1-9: دراسة بودة حسيبة وبن صيفية آمال

الدراسة / السنة	دراسة بودة حسيبة وبن صيفية آمال، سنة 2018
عنوان الدراسة	Chômage et création de micro entreprise dans le cadre du dispositif ANSEJ, Cas des entrepreneurs de la commune d'AKBOU
نوع الدراسة ومكانها	مذكرة ماستر علم الاجتماع، العمل والموارد البشرية، جامعة بجاية

إشكالية الدراسة	ماهي المحددات والأسباب التي تدفع المقاولين إلى إنشاء مشروعاتهم الخاصة؟
أهداف الدراسة	فهم ومعرفة لطبيعة الروح المقاولاتية واختبارها عن قرب لدى الشباب المقاولين، ومعرفة الدوافع المحفزة لإنشاء مؤسساتهم المصغرة. ومعرفة مدى مساهمة دعم وكالة ANSEJ في تحفيز الشباب من أجل خلق مناصب عمل.
منهج وأدوات الدراسة	المنهج الوصفي، مع استبيان على عينة تمثيلية مكونة من 22 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة في منطقة بجاية.
نتائج الدراسة	إن وكالة ANSEJ ساهمت في تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي. مع ملاحظة أن عدة مناطق تعاني من نقص البنى التحتية لاستيعاب الاستثمارات من جهة، ومن عزلة هذه المناطق من جهة أخرى، مما يجعل من إنشاء المشاريع الخاصة عملية صعبة للغاية. كما تبين أن غالبية المشاريع الممولة خلقت وظيفة واحدة أو خمس وظائف لكل مشروع. كما تمت ملاحظة ازدياد ثقافة وروح المقاولاتية، خاصة بين النساء في المهن الحرة.

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات دراسة بودة حسيبة وبن صيفية آمال.

الفرع الثالث: دراسة عزو يسمينة وملاحي تسعديت

الجدول 1-10: دراسة عزو يسمينة وملاحي تسعديت

الدراسة / السنة	دراسة عزو يسمينة وملاحي تسعديت، سنة 2018
عنوان الدراسة	Impact des mesures d'accompagnement à la création d'entreprises sur l'emploi: cas de la wilaya de TIZI-OUZOU
نوع الدراسة ومكانها	مذكرة ماستر علوم اقتصـــادية، التنمية المحلية السياحة وتثمين التراث، جامعة تيزي وزو
إشكالية الدراسة	ما هو تأثير تدابير دعم إنشاء المؤسسات المصغرة على العمالة المحلية ؟ حالة ولاية تيزي وزو.
أهداف الدراسة	إبراز أهمية إنشاء المؤسسات المصغرة ومساهمتها في خلق مناصب العمل. وكذا لفت انتباه السلطات العامة إلى ضرورة تعزيز روح المقاولاتية لدعم النمو الاقتصادي من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
منهج وأدوات الدراسة	المنهج الوصفي، مع استبيان على عينة تمثيلية مكونة من 46 مؤسسة منشأة في إطار أجهزة الدعم الأربعة (ANSEJ، CNAC، ANGEM، ANDI) في ولاية تيزي وزو، مع إجراء مقابلات مع أصحاب هذه المشاريع.

نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن تشير الإحصاءات إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تيزي وزو حقق تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات السابقة. فقد ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تيزي وزو من 23,109 مؤسسة في عام 2011 إلى 36,303 مؤسسة في عام 2017. كما أظهرت الدراسة أن المستفيدين من أجهزة الدعم قاموا بتشغيل ما متوسطه سبعة مناصب عمل لكل مؤسسة، وهو ما يؤكد أن مساهمة هذه الأجهزة في خلق فرص العمل كبيرة، لكنها فرص عمل غير دائمة.

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات دراسة عزو يسمينة وملاحي تسعديت.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بعد عرض الدراسات السابقة، يركز هذا المطلب على المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، من خلال ذكر أهم أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بينها وبين دراستنا الحالية.

الفرع الأول: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات الوطنية والمحلية

نلخص أهم الفروقات بين دراستنا والدراسات الوطنية والمحلية، في الجدول التالي:

الجدول 1-11: الدراسة الحالية مع الدراسات الوطنية والمحلية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع دراسة حسيني بشرى وحميدات منال	**الدراسة:** دور أجهزة الدعم في تمويل المؤسسات الناشئة **العينة:** المؤسسات المنشأة في إطار وكالة NESDA غرداية **الحدود المكانية:** ولاية غرداية **منهج الدراسة:** المنهج الوصفي مع تحليل البيانات الإحصائية من الوكالة **أدوات الدراسة:** جمع الوثائق والإحصائيات من الوكالة.	**الدراسة:** دراستنا تبين دور وكالة NESDA في إنشاء المؤسسات المصغرة واستحداث مناصب العمل للتقليل من معدلات البطالة، أما الدراسة السابقة فتركزت على دور الوكالة في تمويل المؤسسات الناشئة. **الحدود الزمانية:** 2010-2020 أما دراستنا في الفترة 2012-2022

الدراسة الحالية مع دراسة زهير بن يحي	**الدراسة:** بيان دور أجهزة دعم المقاولاتية **منهج الدراسة:** المنهج الوصفي مع دراسة تحليلية **أدوات الدراسة:** جمع الوثائق والإحصائيات من الهيئات المختصة.	**العينة:** في البيانات الإحصائية اعتمد على أصحاب المؤسسات المصغرة المستفيدين من دعم الوكالة على المستوى الوطني. وكذا إضافة استبيان على عينة من 203 مستفيد من دعم الوكالة وطنيا. **الحدود المكانية:** المستوى الوطني أما دراستنا تركزت على ولاية غرداية **الحدود الزمانية:** 2019-2021 أما دراستنا في الفترة 2012-2022 **أدوات الدراسة:** أضافت الدراسة السابقة الاستبيان وتحليل المعطيات عن طريق استخدام برنامج SPSS
الدراسة الحالية مع دراسة زقعيط محمد	**الدراسة:** دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية **العينة:** المؤسسات المنشأة في إطار وكالة NESDA غرداية **الحدود المكانية:** ولاية غرداية **منهج الدراسة:** المنهج الوصفي مع تحليل البيانات الإحصائية من الوكالة **أدوات الدراسة:** جمع الوثائق والإحصائيات من الوكالة.	**الدراسة:** دراستنا تبين دور وكالة NESDA في إنشاء المؤسسات المصغرة واستحداث مناصب العمل للتقليل من معدلات البطالة، أما الدراسة السابقة فتركزت على دور الوكالة في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. **الحدود الزمانية:** 1998-2020 أما دراستنا في الفترة 2012-2022
الدراسة الحالية مع دراسة قنيدرة سمية	**الدراسة:** بيان دور المؤسسات المصغرة في التقليل من حدة البطالة **العينة:** المؤسسات المنشأة في إطار وكالة ANSEJ **منهج الدراسة:** المنهج الوصفي مع دراسة تحليلية **أدوات الدراسة:** جمع الوثائق والإحصائيات من الهيئات المختصة،	**الدراسة:** دراستنا تبين دور وكالة NESDA أما الدراسة السابقة فتركزت على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. **العينة:** أضافت إلى دراستها المؤسسات المنشأة في إطار ANDI **الحدود المكانية:** ولاية قسنطينة أما دراستنا تركزت على ولاية غرداية

	المقابلة مع إطارات الوكالة.	**الحـدود الزمانيـة:** 2007-2009 أمـا دراستنا في الفترة 2012-2022

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الدراسة المقارنة.

الفرع الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات الأجنبية

يمكن تلخيص أهم الفروقات بين الدراسة الحالية والدراسات باللغة الأجنبية، من خلال الجدول التالي:

الجدول 1-12: الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع دراسة غريبي جميلة	**العينـة:** المؤسسـات المنشـأة فـي إطـار وكالة ANSEJ **منهج الدراسة:** المنهج الوصفي	**الدراسـة:** دراسـتنا ركـزت علـى بيـان دور الوكالـة فـي إنشـاء المؤسسـات المصـغرة والتقليـل مـن حـدة البطالـة، أمـا الدراسـة السـابقة فتركـزت علـى دوافـع حـاملي المشاريع في اختيار قطاع النشاط. **العينة:** تركزت الدراسة السابقة على 60 مؤسسـة منشـأة فـي إطـار وكالـة ANSEJ **الحـدود المكانيـة:** ولايـة الشـلف أمـا دراستنا تركزت على ولاية غرداية **الحـدود الزمانيـة:** سـنة 2020 أمـا دراستنا في الفترة 2012-2022 **أدوات الدراسة:** اعتمدت الدراسة السابقة علـى دراسـة حالـة لكـل مؤسسـات العينـة مع مقابلة مسؤولي المؤسسات المصغرة، أمـا دراسـتنا اعتمـدت دراسـة تحليليـة للوثائق والإحصائيات.
الدراسة الحالية مع دراسة بودة حسيبة وبن صيفية آمال	**الدراسـة:** بيـان دور إنشـاء المؤسسـات المصغرة في التقليل من حدة البطالة **العينـة:** المؤسسـات المنشـأة فـي إطـار وكالة ANSEJ	**العينة:** تركزت الدراسة السابقة على 10 مؤسسـات منشـأة فـي إطـار وكالـة ANSEJ **الحدود المكانية:** ولاية بجاية أما دراستنا تركزت على ولاية غرداية

	منهج الدراسة: المنهج الوصفي	**الحدود الزمانية:** سنة 2018 أما دراستنا في الفترة 2012-2022 **أدوات الدراسة:** اعتمدت الدراسة السابقة على الاستبيان، في حين أن دراستنا اعتمدت على تحليل الوثائق والإحصائيات.
الدراسة الحالية مع دراسة عزو يسمينة وملاحي تسعديت	**الدراسة:** بيان أثر أجهزة الدعم في التقليل من حدة البطالة **العينة:** المؤسسات المنشأة في إطار وكالة ANSEJ **منهج الدراسة:** المنهج الوصفي	**الدراسة:** دراستنا تبين دور وكالة NESDA أما الدراسة السابقة فتركزت على أجهزة الدعم الأربعة (ANSEJ، CNAC، ANGEM، ANDI). **العينة:** 46 مؤسسة مصغرة **الحدود المكانية:** ولاية تيزي وزو أما دراستنا تركزت على ولاية غرداية **الحدود الزمانية:** 2011-2017 أما دراستنا في الفترة 2012-2022 **أدوات الدراسة:** الاستبيان، في حين أن دراستنا اعتمدت على تحليل الوثائق والإحصائيات.

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الدراسة المقارنة.

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح وجود اختلاف بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها. وما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها، أنها تبين الدور الفعلي للوكالة في استقطاب فئة الشباب البطال لإنشاء مؤسساتهم المصغرة، وكذا معرفة دور هذه المؤسسات في خلق مناصب عمل والتخفيف من معدل البطالة بالمنطقة. من خلال بيان أثر تحول نشاط الوكالة من دعم تشغيل الشباب إلى دعم وتنمية المقاولاتية، ثم التركيز على التوجه الجديد للوكالة لتشجيع المؤسسات الناشئة Start-ups بالتنسيق مع مركز تطوير المقاولاتية CDE من خلال الشراكة مع الجامعة. ودوره في مرافقة الطلبة الجامعيين الشباب لإنشاء مؤسساتهم الناشئة.

خلاصة الفصل

من خلال تعاريف المقاولاتية والمؤسسات المصغرة، يظهر جليا أنه لا يوجد تعريف موحد لها. فكل دولة تقدّم برامج وسياسات لدعمها وفق ظروف كل دولة، وذلك تبعا للأهداف التي تصبو إلى تحقيقها حسب إمكانياتها وقدراتها. وما يميز هذه المؤسسات صغر حجمها، وسهولة تأسيسها، وبساطة تنظيمها، وانخفاض رأس مالها. وتم توضيح الفرق بين المقاولاتية والمؤسسة المصغرة، حيث أن المقاولاتية تتميز بصفات المخاطرة والابتكار والإبداع، مما يجعلها مختلفة عن المؤسسة المصغرة. كما تحقق المقاولاتية الميزة التنافسية المستدامة التي تصنع الثروة. وتظهر تلك الإبداعات والابتكارات بصيغة منتجات جديدة أو خدمات ذات قيمة مضافة، أو أساليب إدارية وعلمية وتقنية جديدة.

كما أن ظاهرة البطالة تعتبر من أهم المشاكل الاجتماعية، التي يترتب عنها آثار سلبية على الفرد والمجتمع. مما جعل الجزائر كغيرها من الدول تعتمد على سلسلة من التدابير والإجراءات وآليات التشغيل قصد معالجة مشكلة البطالة والتخفيف من تداعياتها. وذلك باستحداث برامج تشغيل للشباب البطال، وأجهزة مرافقة ودعم تنمي الروح المقاولاتية وتشجع على إنشاء المؤسسات المصغرة، نظرا للدور الرائد الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل، والحد من مشكلة البطالة.

ومن أبرز أجهزة الدعم والمرافقة، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والتي سنتناولها في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة غرداية

تمهيد

بعد أن تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للمقاولاتية والبطالة، ثم عرض الدراسات السابقة، سنتناول في هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية.

هذه الوكالة تعتبر من أهم أجهزة الدعم والمرافقة التي أنشأتها الدولة، ومن خلالها سنقوم بدراسة تحليلية لحصيلة نشاطات الوكالة الولائية غرداية في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2022.

وهذا ما سنتطرق إليه خلال الفصل الثاني من الدراسة، حيث سيعالج هذا الفصل في المبحث الأول تقديم عام حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، أما المبحث الثاني فقد تم عرض وتحليل حصيلة نشاطات الوكالة الولائية غرداية محل الدراسة، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى الواقع والعقبات التي تحد من أداء المؤسسات المصغرة، ثم عرض لآفاق هذه المؤسسات.

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

المبحث الثاني: تقييم حصيلة إنجازات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية خلال الفترة (2012-2022)

المبحث الثالث: واقع وآفاق المؤسسات المصغرة

المبحث الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

احتلت المؤسسات المصغرة لدى اقتصاديات الدول مكانة كبيرة، وتزايد الاهتمام بها مع الدور الذي تلعبه في إنشاء مناصب الشغل والتقليل من المستويات المرتفعة لنسب البطالة. مما جعل هذه الدول مهما كان حجم اقتصادياتها تراهن على المؤسسات المصغرة، بعد أن أثبتت فاعليتها في الاقتصاد والتنمية.

وتعتبر الجزائر من الدول التي استحدثت آليات وأجهزة لدعم إنشاء المشاريع المصغرة، ومن أبرزها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، التي تسعى إلى تحقيق الأفكار الإبداعية للشباب ومرافقتهم لتجسيد مشاريعهم وطموحاتهم.

وسنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وكذا التعريف بالصيغ التمويلية للمشاريع المنشأة، وفي الأخير نتطرق إلى مراحل المرافقة المقاولاتية وإنشاء المؤسسة المصغرة في إطار الوكالة.

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

من أبرز أجهزة الدعم التي أولت لها الدولة اهتماما كبيرا، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى تعريفها ومهامها وبيان هيكلها التنظيمي.

الفرع الأول: تعريف الوكالة ومهامها

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة. وتهدف إلى دعم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تجسيد مشاريعهم الاستثمارية.

وتم تعديل نشاطها بموجب المرسوم التنفيذي[1] رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، مع تغيير تسميتها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، يتولى الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة متابعة نشاطات الوكالة.

وفي سنة 2022 أسندت سلطة الوصاية على الوكالة إلى وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة بموجب المرسوم التنفيذي[2] رقم 22-355 المؤرخ في 20 أكتوبر 2022. ويطلق على الوكالة

[1] الجزائر، **مرسوم تنفيذي رقم 20-329**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 70، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2020، المادة 01، ص09.

[2] الجزائر، **مرسوم تنفيذي رقم 22-355**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 71، الصادر بتاريخ 27 أكتوبر 2022، المادة 01، ص06.

الوطنيـة لـدعم وتنميـة المقاولاتيـة حاليـا بالتسـمية الانجليزيـة (NESDA) بـدل التسـمية الفرنسـية السـابقة (ANADE)

وتعرف الوكالة على أنها هيئة عمومية ذات طابع خاص، تتكفل بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى مرافقة الشباب ذوي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة أو ناشئة في مجال انتاج السلع والخدمات. وتسعى إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة. وللاستفادة من جهاز الدعم، يجب أن تتوفر لدى صاحب المشروع شروط التأهيل التالية:

- أن يتراوح سن الشاب بين 18 و55 سنة؛
- أن تكون لديه المؤهلات المهنية التي تتلاءم مع طبيعة المشروع المراد إنشاؤه؛
- أن يدفع الشاب مساهمته المالية الشخصية بنسبة تختلف حسب صيغ التمويل المختارة؛
- أن لا يكون الشاب مستفيدا من إعانة لاستحداث مشروع من أجهزة دعم أخرى.

ومن مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، نذكر ما يلي[1]:

- تحسيس ونشر ثقافة المقاولاتية؛
- مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم؛
- تطوير المهارات التقنية ومهارات التكوين لدى مسيري المؤسسات المصغرة؛
- ضمان المرافقة والمتابعة الدورية للمؤسسات المصغرة والناشئة من أجل ديمومتها؛
- إعداد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع؛
- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة؛
- عصرنة وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها؛
- إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة؛
- تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة؛
- ضمان تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة

للوكالة هيكل تنظيمي مركزي يتكون من مديريات مركزية ومفتشية عامة، وهيكل محلي يشتمل على وكالات ولائية وفروع محلية. ونلخص تنظيم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كما يلي:

[1] مرسوم تنفيذي رقم 20-329، مرجع سابق، المادة 01، ص09.

- يسير الوكالة مجلس توجيه، ويديرها مدير عام، وتزود بمجلس للمراقبة، تتوفر الوكالة على هيكل مركزي يكلف بالمراقبة و التفتيش؛
- تحدد مهام الهيكل المركزي وتنظيمه وسيره بقرار من الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة؛
- يقترح المدير العام تنظيم الوكالة ويصادق عليه مجلس التوجيه.

يتكون مجلس التوجيه من الأعضاء الآتية ذكرهم:

- ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة؛
- ممثل الوزير المكلف بالشؤون الخارجية؛
- ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- ممثلان (02) عن الوزير المكلف بالمالية؛
- ممثل الوزير المكلف بالتضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة؛
- ممثل الوزير المكلف بالصناعة؛
- ممثل الوزير المكلف بالتجارة؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- الأمين الدائم لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوو المشاريع، أو ممثله؛
- رئيس جمعية البنوك والمؤسسات المالية أو ممثله؛
- ممثلان (02) عن منظمات الشباب ذوي المشاريع، الأكثر تمثيلا على المستوى الوطني.

ويمكن للمجلس أن يستعين بكل شخص يمكنه مساعدته في أشغاله، نظرا لكفاءته. ويتولى المدير العام للوكالة أمانة مجلس التوجيه.

- **الإدارة العامة:**

حيث حسب التنظيم الجديد فهي تتكون من مدير عام، أمين عام، مستشار مكلف بالأعمال القانونية، مستشار مكلف بالاتصال، مستشار مكلف بالتعاون والشراكة، مستشار مكلف بالتدقيق الداخلي، إضافة إلى خمسة مديريات: مديرية المالية والمحاسبة، مديرية تنمية البرامج، مديرية الدراسات والإحصاء والمعلوماتية، مديرية الإدارة العامة، مديرية التفتيش العام. وفيما يلي الشكل الذي يوضح الهيكل التنظيمي الذي تسير عليه الوكالة:

الشكل رقم 2-1: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

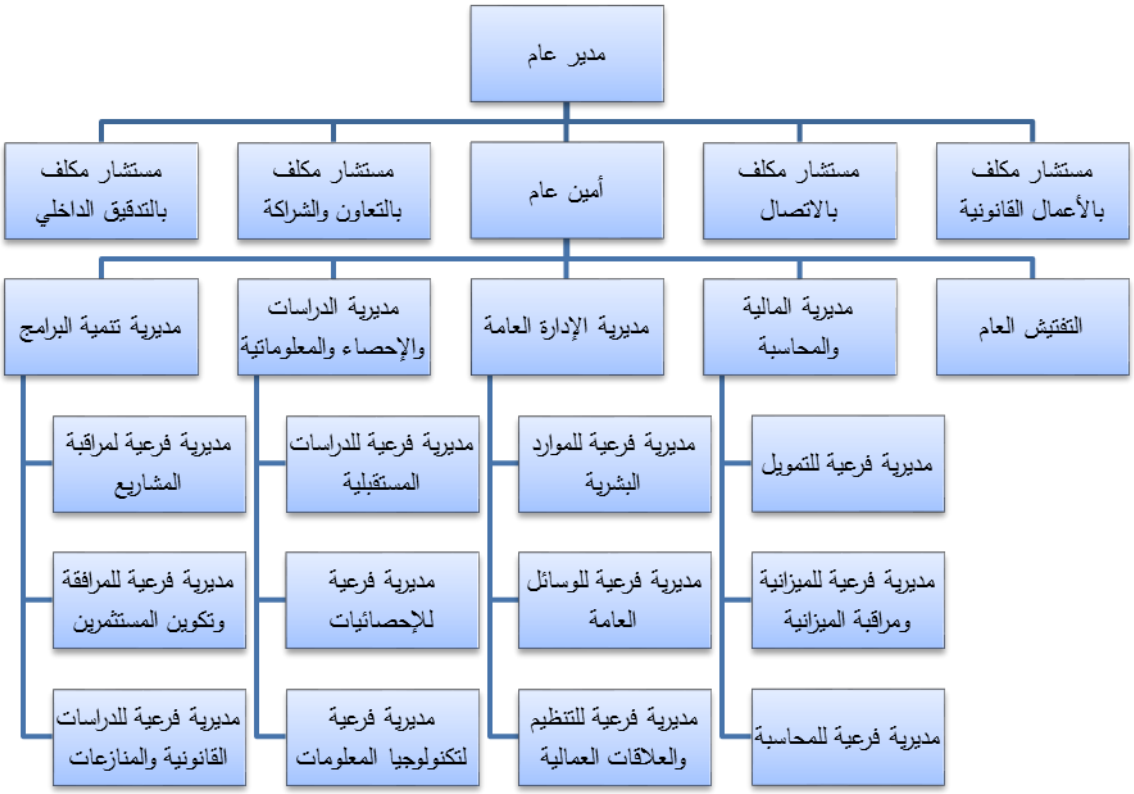

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية.

الفرع الثالث: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – وكالة غرداية

تم إنشاء الوكالة الولائية بغرداية في 14 فيفري 1998، وتضم 35 موظفا منهم 01 إطار سامي و28 إطار وعاملين تحكم و04 عمال تنفيذ. يقع مقرها بحي 08 ماي 1945 وسط المدينة. ولها أربعة فروع، تتوزع حسب الجدول التالي:

جدول رقم 2-1: توزيع الفروع التابعة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية

الملحقة	تاريخ الافتتاح	العنوان	عدد الموظفين
فرع القرارة	23 مارس 2003	مركز التبادل الريفي، القرارة	03
فرع متليلي	20 جانفي 2009	حي الأمير عبد القادر، متليلي	03
فرع المنيعة	03 فيفري 2010	وسط المدينة، المنيعة	04
فرع غرداية	19 ماي 2014	شارع معمر رواني، غرداية	07

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معلومات مقدمة من الوكالة.

تسير الوكالة وفق هيكل تنظيمي مكون من عدة مصالح، على رأسه مدير الوكالة الولائية الذي يعنى بالتسيير والتنسيق بين المصالح وجميع الفروع التابعة لها من جهة، والمؤسسات الإدارية والمالية التي لها علاقة مباشرة بنشاط الوكالة من جهة أخرى. وتضم الوكالة عدة مصالح، ومن أهمها:

- **مصلحة المرافقة:**

تعمل على مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم.

- **مصلحة التكوين:**

تقدم تكوينات لأصحاب المشاريع حول كيفية إنشاء مؤسساتهم، وتقريب الإدارات التي لها علاقة بالمؤسسات المصغرة لمعرفة الحقوق والواجبات كدفع الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء، وكذا تنشيط فعاليات دار المقاولاتية على مستوى الجامعة.

- **مصلحة التحصيل والمتابعة والمنازعات:**

تعمل على معاينة مقر المشروع قبل التمويل، ثم العتاد عند التوريد ومقارنة مدى مطابقته للفاتورة الشكلية، ثم معاينة بداية النشاط. مع مراقبة دورية للمشاريع طوال فترة القرض. وتتكفل بالمنازعات القضائية في حالة عدم التسديد أو عدم إنجاز المشروع.

- **مصلحة الإحصاء والإعلام الآلي:**

تهتم بجمع ومعالجة المعلومات الإحصائية والتنسيق مع الجهات الإدارية، وتضمن توفير البيانات الإحصائية لكافة المستفيدين. وتعتبر همزة وصل بين الوكالة الولائية والمديرية العامة من جهة، ومع باقي الإدارات المحلية التي لها علاقة بالمستثمرين (مديرية التشغيل، مديرية التكوين، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة)

- **مصلحة المالية والمحاسبة:**

تتكفل بمسك المحاسبة الداخلية للوكالة، وكذا تمويل المشاريع من خلال منح قروض بدون فوائد في كلتا صيغ التمويل (الثنائي والثلاثي) مع متابعة التحصيل عند حلول الآجال.

- **مصلحة الإدارة والوسائل:**

تهتم بتسيير الموارد البشرية للوكالة والملحقات التابعة لها، مع متابعة وصيانة الوسائل العامة.

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية:

الشكل رقم 2-2: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية

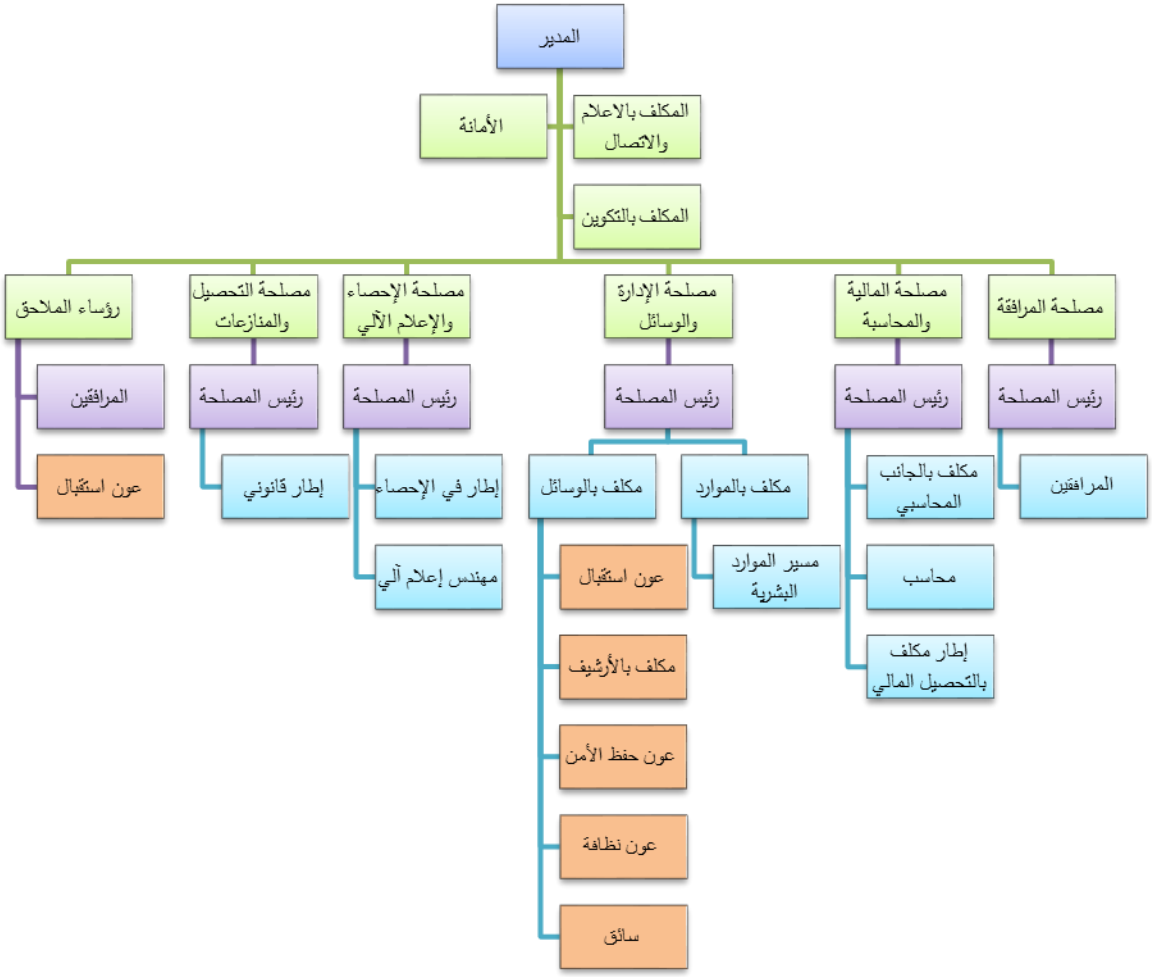

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية.

ونلخص أنشطة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية، حسب التقارير السنوية لها في مجالات الإعلام والاتصال، وكذا التكوين والمرافقة، فيما يلي:

- الاستقبال الجماعي الذي انتهجته الوكالة مع كل الشباب المستثمر؛
- المرافقة الفردية الذي انتهجته الوكالة مع كل شاب مستثمر؛
- تكثيف عمل اللجنة الولائية لانتقاء و قبول تمويل المشاريع لدراسة مشاريع الشباب؛
- تنظيم دورات تكوينية للشباب المستثمر في مجال التسيير الفعال للمؤسسات المصغرة؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة الطلبة الجامعيين لتعريفهم بالفكر المقاولاتي؛
- متابعة و تمويل مشاريع الشباب أصحاب المشاريع؛
- عرض نماذج للمؤسسات الناجحة الممولة من طرف الوكالة في مختلف التظاهرات؛

- إنشاء بطاقات تقنية لمختلف المشاريع؛
- إنجاز خريطة المهن تضم مختلف الأنشطة و احتياجات الولاية للمشاريع حسب البلديات؛
- إقامة معارض و أيام إعلامية تحسيسية؛
- تنظيم حصص إعلامية في الإذاعة المحلية حول إنشاء المؤسسة المصغرة كحل لمشكل البطالة؛
- زيارات ميدانية لمناطق الظل قصد التعرف على نقائص كل منطقة.

المطلب الثاني: صيغ التمويل والامتيازات الممنوحة في إطار الوكالة

تنقسم الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للمؤسسات المصغرة أو الناشئة إلى صنفين، مالية وجبائية.

الفرع الأول: الإعانات المالية

وتقوم هذه الإعانات على ما يلي:

أولا – التمويل الثلاثي: هذا النوع من التمويل يشتمل على المساهمة الشخصية للشاب المستثمر، وقرض غير مكافئ (بدون فوائد) تمنحه الوكالة، وقرض بنكي مخفض بنسبة 100% يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها للشباب ذوي المشاريع. وفيما يلي جدول يوضح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.

جدول رقم 2–2: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

قيمة الاستثمار	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة مقدم من الوكالة	البنك
حتى 10.000.000 دج	البطالين والطلبة	كافة المناطق	%05	%25	%70
	الغير بطالين	مناطق الجنوب	%10	%20	%70
		مناطق الهضاب والمناطق الخاصة	%12	%18	%70
		بقية المناطق	%15	%15	%70

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على وثائق مقدمة من الوكالة.

ثانيا – التمويل الثنائي: هذا النوع من التمويل لا يشتمل على القرض البنكي، ويتكون فقط من المساهمة الشخصية للشاب المستثمر، والقرض غير المكافئ (بدون فوائد) الذي تمنحه الوكالة. وفيما يلي جدول يوضح الهيكل المالي للتمويل الثنائي.

جدول رقم 2–3: الهيكل المالي للتمويل الثنائي

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة مقدم من الوكالة
حتى 10.000.000 دج	%50	%50

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على وثائق مقدمة من الوكالة.

ثالثا – التمويل الذاتي: هذا النوع من يتكون من المساهمة الشخصية للشاب المستثمر بنسبة 100%، بشكل نقدي أو عيني. وفيما يلي جدول يوضح الهيكل المالي للتمويل الذاتي.

جدول رقم 2–4: الهيكل المالي للتمويل الذاتي

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية نقدا أو عينا
حتى 10.000.000 دج	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على وثائق مقدمة من الوكالة.

أما بالنسبة لتسديد القروض، في صيغ التمويل الثلاثي والثنائي، فيتم حسب الجدول التالي:

جدول رقم 2–5: مدة تسديد القروض بالنسبة للإعانات المالية

	القرض البنكي	القرض غير المكافئ المقدم من الوكالة
مدة التأجيل أو الإجراء لتسديد القرض	سنة ونصف	* سنة ونصف + 05 سنوات (التمويل الثلاثي) * 06 أشهر (التمويل الثنائي)
مدة تسديد القرض	05 سنوات	05 سنوات

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على وثائق مقدمة من الوكالة.

* عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الاستفادة من قرض إضافي غير مكافئ تصل قيمته إلى 500.000 دج للتكفل بإيجار المحل على مستوى الموانئ المخصصة لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة الغير مقيمة ويمنح هذا القرض عندما يلجأ الشاب إلى التمويل البنكي في مرحلة إحداث النشاطات.

* يمكن للشباب حاملي المشاريع الاستفادة من قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال بصفة استثنائية تصل قيمته إلى 1.000.000 دج

* في حالة الضرورة وبصفة استثنائية يمكن للشباب ذوي المشاريع الاستفادة من إعادة تمويل مؤسساتهم المتعثرة وفق صيغة التمويل الثلاثي.

الفرع الثاني: الامتيازات الجبائية

وتنقسم هذه الامتيازات إلى مرحلتين:

أولا – مرحلة الإنجاز: وتتمثل فيما يلي:

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للمكتسبات العقارية الخاصة في إطار إنشاء نشاط صناعي؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بمرحلتي الإنشاء والتوسيع للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي. ولا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الوسيلة الرئيسية للنشاط، ولكن ابتداءً من سنة 2015 تم إلغاء هذا الإعفاء، حيث تحتسب مقتنيات التجهيزات والخدمات بجميع الرسوم؛
- تطبيق نسبة مخفضة بـ 05% للحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ثانيا – مرحلة الاستغلال: وتتمثل فيما يلي:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والبنايات الإضافية لمدة 03 سنوات، 06 سنوات أو حتى 10 سنوات حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ إتمامها؛
- الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) أو حسب الحالة (IRG، IBS أو TAP) لمدة 03 سنوات، 06 سنوات أو حتى 10 سنوات حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ الاستغلال؛
- عند انتهاء فترة الإعفاء المذكورة في النقطة أعلاه، يمكن تمديدها لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة؛
- في حالة عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب الشغل، يؤدي ذلك إلى سحب الامتيازات الممنوحة مع المطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها.

المطلب الثالث: مراحل المرافقة المقاولاتية وإنشاء المؤسسة المصغرة في إطار الوكالة

تمر عملية المرافقة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بعدة مراحل تهدف لمرافقة الشاب في الخطوات الأولى نحو إعداد مشروعه الخاص، ومتابعته في انطلاق نشاطه، حتى مرحلة توسيعه ليصبح مؤسسة مصغرة أو ناشئة. وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

- **الاستقبال والتوجيه:**

يتم استقبال الشاب لأول مرة من طرف الوكالة، لدراسة فكرة مشروعه وضمان توافقها مع مؤهلاته العلمية والمهنية، وقدراته على تجسيدها. وبعد تعيين مشروعه وكذا العتاد الواجب اقتناؤه، يمكن للشاب التسجيل عبر الموقع الالكتروني للوكالة عبر إدراج كافة البيانات المتعلقة بشخصه، مؤسسته وشركائه إن وجدوا. ومن ثم تقدم له النصائح والتوجيهات التي توضح الإجراءات اللازمة من أجل البدء في إعداد المشروع. وبعد ذلك تبدأ مرحلة التعمق في دراسة المشروع من خلال محادثات فردية بين الشاب صاحب المشروع والإطار المكلف بالمرافقة، من أجل جمع المعلومات اللازمة (العتاد والتجهيزات، مقر النشاط، دراسة السوق، اختيار التقنيات، الموارد البشرية، الدراسة المالية).

- **دراسة وتقييم المشروع:**

بعد جمع المعلومات اللازمة يتم إعداد مخطط الأعمال للقيام بالإجراءات اللازمة المتمثلة في الملف الإداري والفواتير الشكلية من أجل تحضير الدراسة التقنية للمشروع. وبعد ذلك يقوم الشاب بعرض مشروعه أمام لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع لدراسته والفصل فيه، سواء بالقبول والشروع في الإنشاء القانوني للمؤسسة، أو التأجيل لإعادة العرض على اللجنة مرة أخرى بعد رفع التحفظات، أو الرفض المعلل الذي يمكن بعده تقديم طعن في غضون 15 يوما بعد الحصول على قرار رفض اللجنة.

- **الإنشاء والتمويل:**

بعد المصادقة على المشروع من طرف لجنة الانتقاء، يودع الملف على مستوى البنك في حالة التمويل الثلاثي من طرف ممثل الوكالة للحصول على الموافقة البنكية. ويلزم الشاب بعد الحصول عليها بالقيام بإجراءات الإنشاء القانوني للمؤسسة المصغرة أو الناشئة، ودفع مساهمته الشخصية في الحساب البنكي للمؤسسة. ومن ثم تقوم الوكالة بتمويل المشروع. ويستفيد الشاب من تكوين يخص تقنيات التسيير، والذي تتكفل به الوكالة داخليا عن طريق مكونيها.

- **انطلاق النشاط ومتابعته:**

بعد تمويل المشروع من طرف الوكالة، واتباع الإجراءات المعمول بها في هذه المرحلة، يحصل الشاب على العتاد المطلوب ويقوم بتركيبه لمباشرة نشاطه. وتقوم الوكالة بدورها بمتابعة النشاط وتقديم المرافقة الضرورية في حالة ما إذا واجه الشاب صعوبات في تسيير المؤسسة المصغرة أو الناشئة وضمان تحقيق أفضل النتائج إلى أن تتوسع وتصبح مؤسسة صغيرة.

المبحث الثاني: تقييم حصيلة إنجازات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية خلال الفترة (2012-2022)

سنقوم من خلال هذا المبحث بعرض حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية، في فترة الدراسة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2022. وذلك لتقييم دور الوكالة في إنشاء المؤسسات المصغرة واستحداث مناصب العمل.

المطلب الأول: عدد المؤسسات المصغرة المنشأة حسب صيغ التمويل وقطاعات النشاط في الفترة (2012-2022)

لإبراز دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات المصغرة من خلال المرافقة المقاولاتية، قمنا بدراسة وتقييم حصيلة المؤسسات المصغرة التي تم إنشاؤها في الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2022 من طرف وكالة غرداية. مع تصنيفها حسب صيغ التمويل وقطاعات النشاط.

الفرع الأول: عدد المؤسسات المصغرة المنشأة

سجلت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية العديد من المشاريع الممولة لفائدة الشباب حاملي المشاريع. وسنستعرض تطور عددها حسب سنوات الدراسة، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 2-6: عدد المشاريع المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية خلال الفترة (2012-2022)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع
عدد المؤسسات المنشأة	374	323	443	264	127	64	49	41	30	120	95	**1930**
النسبة	%19	%17	%23	%14	%07	%03	%03	%02	%02	%06	%05	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات مقدمة من الوكالة.

ولتوضيح بيانات الجدول أكثر، نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم 2-3: عدد المشاريع المنشأة خلال الفترة (2012-2022)

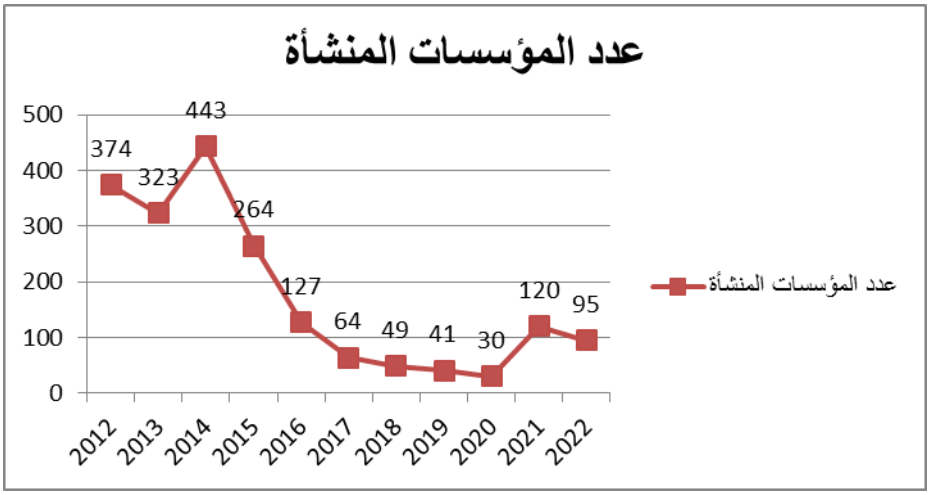

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم 2-6 باستعمال برنامج Excel 2010.

من خلال الجدول رقم 2-6 والشكل 2-3 نلاحظ أن عدد المشاريع المنشأة خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى 2014 كان في ازدياد حيث شهدت سنة 2014 أكبر عدد من المشاريع الممولة خلال سنة واحدة بعدد 443. نتيجة قرارات مهمة اتخذتها السلطات العليا سنة 2011، كجزء من تشجيع الشباب على التوجه المقاولاتي، من خلال ما يلي:

- تخفيض نسبة الفائدة البنكية بنسبة 100% مع التكفل بضمان القروض. وكذا الإعفاءات الضريبية على الممتلكات العقارية؛
- فتح كل قطاعات الاستثمار التي كانت مجمدة من قبل (نشاط النقل بمختلف أنواعه، كراء السيارات ومعدات الأشغال العمومية)؛
- تقليص الإجراءات الإدارية التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات والهيئات مثل إلغاء طلب رخصة الاستغلال عند استخراج السجل التجاري، تكفل الوكالة بإيداع الملفات لدى البنوك...
- اللامركزية في قرارات اعتماد المشاريع وتمويلها، حيث أصبحت الوكالة الولائية تمنح قرارات قبول المشاريع وتمويلها دون الرجوع إلى السلطات المركزية لها.

كما نفذت الوكالة في هذه الفترة مبادرات مختلفة لتشجيع الشباب حاملي المشاريع من خلال الحملات الإعلامية التحسيسية، ما جعلها تحقق نتائج هامة.

إلا أنه ابتداء من سنة 2015 نلاحظ تناقص مستمر لعدد المشاريع، حيث سجلت سنة 2015 مجموع 264 مشروع حتى تقلص إلى 30 مشروع سنة 2020. وهذا يعود إلى الأسباب التالية:

- قررت الوكالة سنة 2015 العمل بإجراءات جديدة، والمتمثلة أساسا في شرط المؤهل العلمي للاستفادة من جهاز الوكالة. بأن يكون صاحب المشروع ذو مؤهل علمي سواء من خريجي مراكز التكوين المهني أو من خريجي الجامعات. بهدف إعطاء الأولوية للمشاريع ذات النوعية، التي تقدم قيمة مضافة للتنمية المحلية؛
- كما أن من بين الإجراءات التي اتخذتها جميع أجهزة الدعم إعادة احتساب الرسم على القيمة المضافة عند شراء المعدات، فأصبحت المعدات تحتسب بجميع الرسوم، الأمر الذي أدى إلى نقص الإقبال على الاستفادة من هذه المشاريع؛
- إضافة إلى الحالة الوبائية التي مست البلاد على العموم بتفشي فيروس كورونا الذي مس جميع بلدان العالم، حيث تركت أثرا في كل المجالات منها الإدارية من خلال فرض إجراءات صحية وقائية.

كما لاحظنا ارتفاعا طفيفا في عدد المشاريع المنشأة سنتي 2021 و 2022 حيث ارتفعت من 30 مشروع سنة 2020 إلى 120 مشروع سنة 2021 ثم 95 مشروع سنة 2022. نتيجة تكفل الوكالة بمتابعة وتمويل الملفات التي كانت على مستوى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لأن هذه الأخيرة توقفت عن تمويل المشاريع من جهة، وكذا إعادة توجه الوكالة إلى صيغة التمويل الذاتي المجمدة سابقا لتستفيد منه كل المؤسسات سواء المنشأة، أو التي في مرحلة النشاط باعتبارها توسعة للمشروع، ومنحها الامتيازات الخاصة بهذه الصيغة من جهة أخرى[1].

بالإضافة إلى الإجراءات التي قامت بها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا، فإن هناك عدة عراقيل ساهمت في تراجع الشباب عن إنشاء مؤسساتهم الخاصة، نذكر منها:

- عدم استقرار القوانين والتشريعات التي تحكم وتسير المؤسسات المصغرة، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي خاصة النشاطات المصنفة، مما يؤدي إلى إلغاء الشباب لمشاريعهم الصناعية نتيجة التكاليف الباهظة للإيجار؛
- ترشيد الإنفاق العام بعد انهيار أسعار النفط من 115 دولارا للبرميل في جوان 2014 إلى نحو أربعين دولارا سنة 2015، وهذا ما أثر على ايرادات الدولة واحتياطاتها، ما جعلها تتبع سياسة اقتصادية انكماشية، وهو ما أطلق عليه سياسة التقشف.
- نتيجة لسياسة التقشف توقفت معظم مشاريع أشغال بناء المنشآت القاعدية، ما أدى إلى نقص الصفقات العمومية التي كانت المحرك للمؤسسات المصغرة من خلال استفادتها من المناولة.

[1] مقابلة مع السيد مدير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية، بتاريخ 01 أفريل 2024.

الفرع الثاني: عدد المؤسسات المصغرة المنشأة حسب صيغ التمويل

تعتمد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل المشاريع العديد من الصيغ (الثلاثي، الثنائي، الذاتي)، وذلك حسب رغبة والقدرة المالية لصاحب المشروع. وسنوضح إقبال حاملي المشاريع على مختلف الصيغ، حسب الجدول التالي:

جدول رقم 2-7: توزيع المؤسسات المصغرة المنشأة حسب صيغ التمويل خلال الفترة (2012-2022)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المشاريع	374	323	443	264	127	64	49	41	30	120	95
التمويل الثلاثي	333	298	436	257	116	53	42	36	25	96	68
التمويل الثنائي	41	25	7	7	11	11	7	2	0	1	4
التمويل الذاتي	تم إعادة العمل بصيغة التمويل الذاتي ابتداء من 2018						0	3	5	23	23

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات مقدمة من الوكالة.

ولتسهيل استقراء بيانات الجدول أكثر، نستعرض الشكل التالي:

الشكل رقم 2-4: توزيع المؤسسات المصغرة المنشأة حسب صيغ التمويل خلال الفترة (2012-2022)

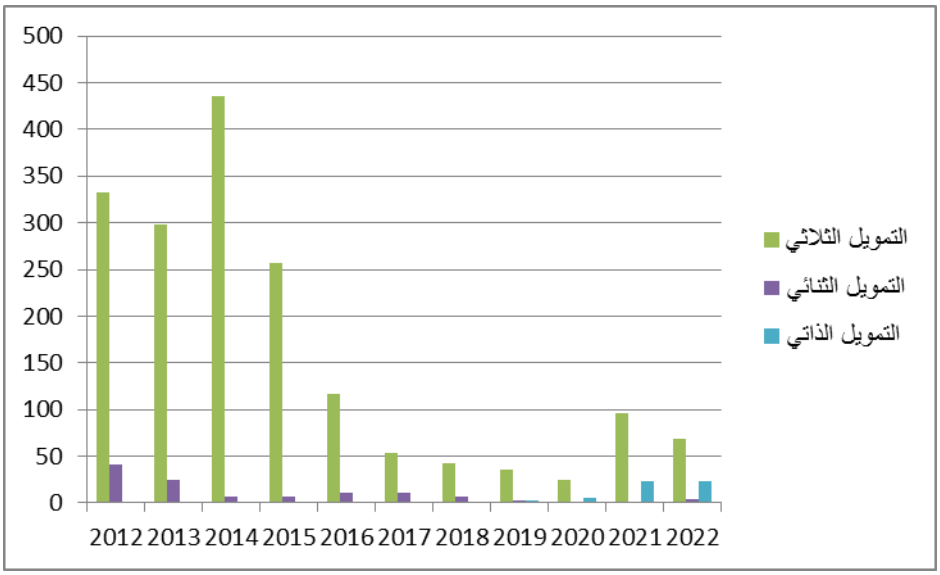

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم 2-7 باستعمال برنامج Excel 2010.

بناء على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية حول صيغ التمويل التي تقدمها الوكالة، فإن التمويل الثنائي كان في فترة سابقة يمثل النسبة الأكبر للمشاريع الممولة،

حيث بلغ عدد المشاريع الممولة منذ تأسيس الوكالة الولائية غرداية سنة 1998 إلى غاية نهاية سنة 2009 عدد 2599 مشروع، منها نسبة 64% بصيغة التمويل الثنائي و36% بصيغة التمويل الثلاثي.

لكن من خلال الجدول رقم 2-7 والشكل 2-4 نلاحظ أن توجه الشباب حاملي المشاريع تحوّل إلى صيغة التمويل الثلاثي بدل الثنائي بداية من سنة 2011، حيث تزايد الإقبال على التمويل الثلاثي خاصة سنة 2014، فبلغ عدد المشاريع الممولة بهذه الصيغة 436 مشروع من أصل 443 مشروع ممول. ويرجع ذلك إلى الإجراءات والتسهيلات المالية والجبائية التي ساعدت الشباب على التوجه إلى هذا النوع من التمويل، والمتمثلة فيما يلي:

- تقليص نسبة المساهمة الشخصية من 05% إلى 01% و02% من قيمة المشروع، مما شجع خريجي مراكز التكوين المهني وخريجي الجامعات على اختيار هذا التمويل؛
- تخفيض نسبة الفائدة البنكية بنسبة 100% مع التكفل بضمان القروض؛
- تمديد آجال تسديد الأقساط إلى 13 سنة؛
- إجبارية تقسيم كل المشاريع المقبولة في لجنة انتقاء المشاريع على البنوك الممثلة في اللجنة.

أما المشاريع التي مولت بصيغة التمويل الذاتي فمنذ اعتماد هذه الصيغة سنة 2018 فإن الإقبال عليه في تزايد مستمر، حيث بلغت 23 مشروعا سنة 2022، ويرجع ذلك لتوجه ذوي المشاريع القائمة ميدانيا إلى توسعة أنشطتهم من أجل الاستفادة من الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية التي تمنحها الوكالة.

الفرع الثالث: عدد المؤسسات المصغرة المنشأة حسب قطاعات النشاط

تنوعت المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، على مختلف النشاطات الاقتصادية، الإنتاجية والخدماتية، وسنوضح توزيعها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 2-8: توزيع المؤسسات المنشأة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2012-2022)

القطاعات	الصناعة	أشغال البناء	الفلاحة	الخدمات	الحرف	المجموع
عدد المشاريع	411	108	413	807	191	**1930**
النسبة	%21	%06	%21	%42	%10	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات مقدمة من الوكالة.

ولتوضيح بيانات الجدول، نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم 2-5: توزيع المؤسسات المنشأة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2012-2022)

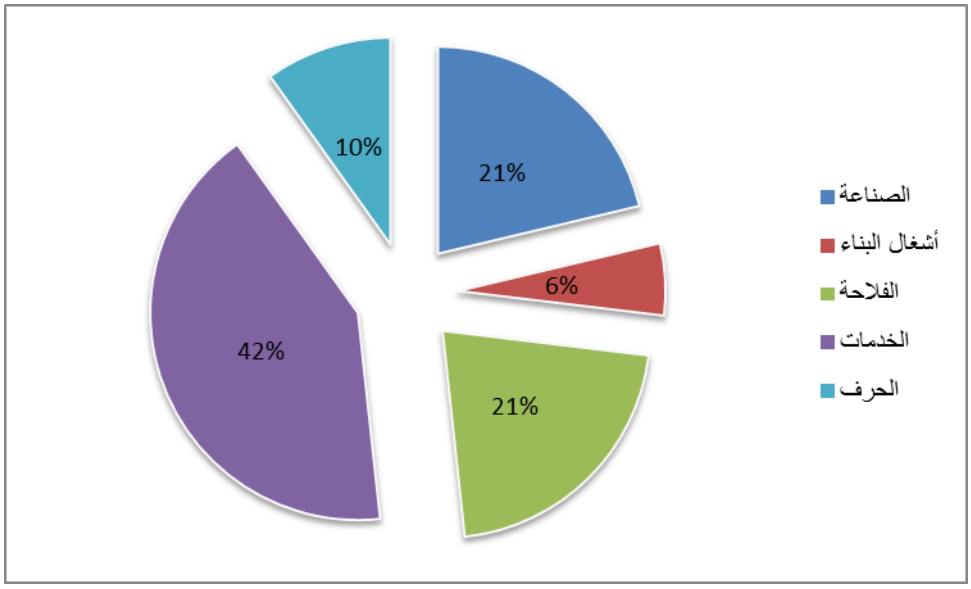

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم 2-8 باستعمال برنامج Excel 2010.

من خلال الجدول رقم 2-8 والشكل 2-5 نلاحظ أن فترة الدراسة شهدت تمويل العديد من المشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية كالصناعة والفلاحة وأشغال البناء وكذا الحرف والخدمات. إلا أن ما نلاحظه من خلال الجدول أن قطاع الخدمات شهد أكبر عدد من المشاريع الممولة بمجموع 807 مشروع بنسبة 42%، وهذا راجع إلى أن قطاع الخدمات يضم عدة نشاطات تم رفع التجميد عنها سابقا خاصة النقل بجميع أنواعه، كراء معدات الأشغال العمومية، وكراء السيارات.

إلا أنه في سنة 2014 تم تجميد قطاع النقل بمختلف أنواعه، ليتوجه المستثمرون الشباب إلى قطاعات إنتاجية خاصة الصناعة والفلاحة حيث بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة غرداية 411 مشروع صناعي بنسبة 21%. فيما بلغ عدد المشاريع الممولة في القطاع الفلاحي 413 مشروع بنسبة 21%. ويظهر جليا أثر استراتيجية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تشجيع هذين القطاعين من خلال قرارات التجميد للمشاريع التي تعرف تشبعا في السوق الوطني.

ويمكن أن نفسر الزيادة المعتبرة للمشاريع الفلاحية المنشأة خلال سنة 2014 من 31 مشروع سنة 2013 إلى 121 مشروع سنة 2014، تعود إلى رفع التجميد على تمويل الملفات الفلاحية للشباب (تربية الأغنام، الأبقار، والدواجن...) التي تم تجميدها سابقا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بسبب تأخر الشباب في تسديد القروض التي على عاتقهم في آجالها المحددة.

فيما نلاحظ أن قطاع الحرف شهد نسبة 10% من مجموع المشاريع الممولة. فقد مولت وكالة غرداية خلال فترة الدراسة مجموع 191 مشروع في قطاع الحرف.

ولقد عرف قطاع أشغال البناء نسبة 06%، بمجموع 108 مشروع، وهي نسبة متدنية مقارنة بباقي القطاعات، نظرا لاشتراط المؤهل العلمي الجامعي والمهني المفروض على الراغبين في إنشاء مؤسسات أشغال البناء منذ سنة 2012 في حين تم اشتراط هذا الشرط على القطاعات الأخرى سنة 2015. وهذا رغم الإجراءات المشجعة التي اتخذتها الدولة فيما يخص تخصيص 20% من مجموع الصفقات العمومية لفائدة الشباب سنة 2012. وهو ما ظهر أثره في بداية فترة الدراسة سنوات 2012–2014 حيث تم تمويل 55 مشروع خلال هذه السنوات من مجموع 108 مشروع لكل فترة الدراسة.

المطلب الثاني: عدد المؤسسات المنشأة حسب الجنس والمستوى التعليمي

سعت الدولة الجزائرية إلى إشراك المرأة في التنمية الاقتصادية، وتشجيعها لولوج عالم المقاولاتية من خلال إنشاء مشاريع مصغرة في إطار أجهزة الدعم المختلفة خاصة الماكثات في البيت. كما أصبح توجه الدولة يرتكز على الاهتمام بالمستوى التعليمي لحاملي المشاريع بهدف تجسيد مشاريع ابتكارية نوعية تسهم في الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: عدد المؤسسات المنشأة حسب جنس صاحب المشروع

لإبراز دور العنصر النسوي في إنشاء المؤسسات المصغرة، نوضح في الجدول التالي عدد المؤسسات المصغرة حسب جنس صاحب المشروع، من خلال ما يلي:

جدول رقم 2–9: توزيع المؤسسات المنشأة بين الجنسين خلال الفترة (2012–2022)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع
ذكور	340	291	400	224	104	50	43	36	23	101	71	**1683**
النسبة	%91	%90	%90	%85	%82	%78	%88	%88	%77	%84	%75	**%87**
إناث	34	32	43	40	23	14	6	5	7	19	24	**247**
النسبة	%09	%10	%10	%15	%18	%22	%12	%12	%23	%16	%25	**%13**
المجموع	374	323	443	264	127	64	49	41	30	120	95	**1930**

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات مقدمة من الوكالة.

ولاستقراء بيانات الجدول، نستعرض الشكل التالي:

الشكل رقم 2-6: توزيع المؤسسات المنشأة بين الجنسين خلال الفترة (2012-2022)

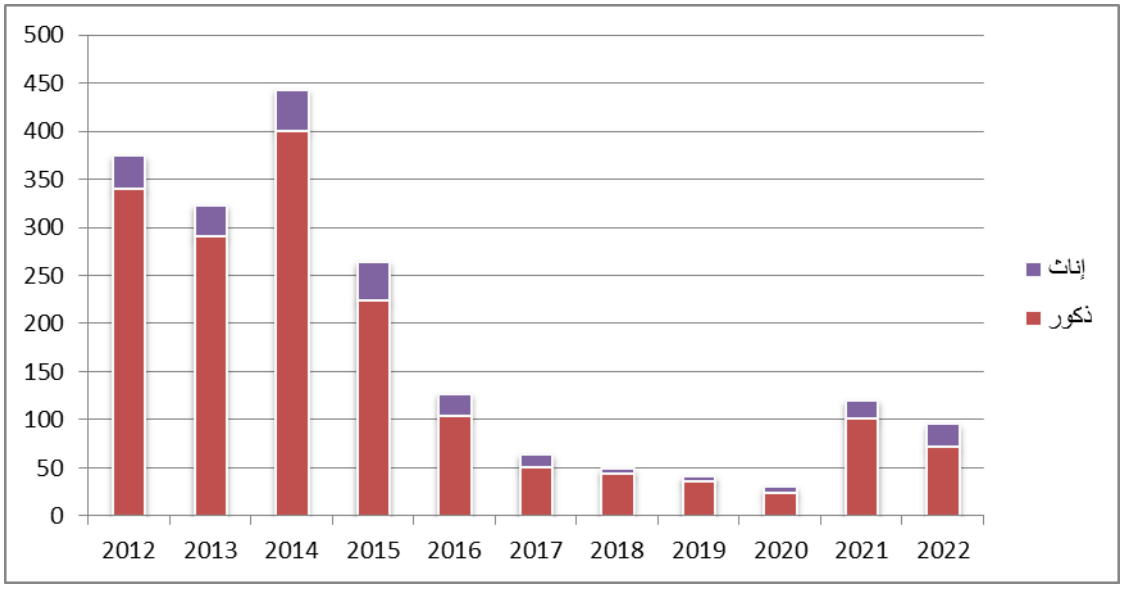

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم 2-9 باستعمال برنامج Excel 2010.

من خلال الجدول رقم 2-9 والشكل 2-6 المتعلقين بتوزيع المشاريع حسب جنس صاحب المشروع، فإننا نلاحظ أن نسبة المشاريع النسوية خلال فترة الدراسة غير مستقرة. كما أن مجموع المشاريع النسوية التي مولتها وكالة غرداية منذ إنشائها سنة 1998 إلى غاية 2022 بلغ 528 مشروعا بنسبة 10.31% وهي نسبة ضئيلة جدا، لا ترقى لطموحات الدولة الجزائرية في إدماج العنصر النسوي في إنشاء المشاريع المصغرة.

وعلى ضوء هذه النسبة قامت الدولة الجزائرية من خلال أجهزة الدعم المختلفة ومن بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا بعدة إجراءات قصد تمكين المرأة من ولوج عالم المقاولاتية، من بينها:

- المقاربة الاستراتيجية للدولة الجزائرية لتنمية وتعزيز المقاولاتية النسوية سنة 2012، والتي تنص على وضع أجهزة الدعم لدعم المقاولاتية النسوية وضمان مرافقة فعالة لها لتقليل الصعوبات والعراقيل التي تعاني منها النساء الراغبات في التوجه المقاولاتي؛
- تشجيع النساء على إنشاء مشاريع مصغرة ومتنوعة تشمل مجالات مختلفة، دون حصرها في قطاع الحرف والخدمات فقط؛
- تشجيع النساء الماكثات في البيت على إنشاء مشاريع مصغرة في مختلف مناطق التراب الوطني خاصة مناطق الظل.

بناء على هذه المقاربة نلاحظ تزايد نسبة المشاريع النسوية خلال سنوات 2015-2017 من 15% إلى 22% ثم بلغت نسبة 23% سنة 2020 وفي الأخير نسبة 25% سنة 2022.

الفرع الثاني: عدد المؤسسات المنشأة حسب المستوى التعليمي لصاحب المشروع

لبيان أثر المستوى التعليمي لحاملي المشاريع في نوعية المؤسسات المصغرة المنشأة. نستعرض توزيعها حسب المستوى التعليمي، من خلال ما يلي:

جدول رقم 2-10: توزيع المؤسسات المنشأة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (2012-2022)

المستوى التعليمي	جامعي	التكوين المهني	ثانوي	متوسط	ابتدائي	المجموع
عدد المسيرين	245	668	357	591	69	1930
النسبة	%13	%35	%18	%31	%04	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات مقدمة من الوكالة.

ولتسهيل استقراء بيانات الجدول، نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم 2-7: توزيع المؤسسات المنشأة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (2012-2022)

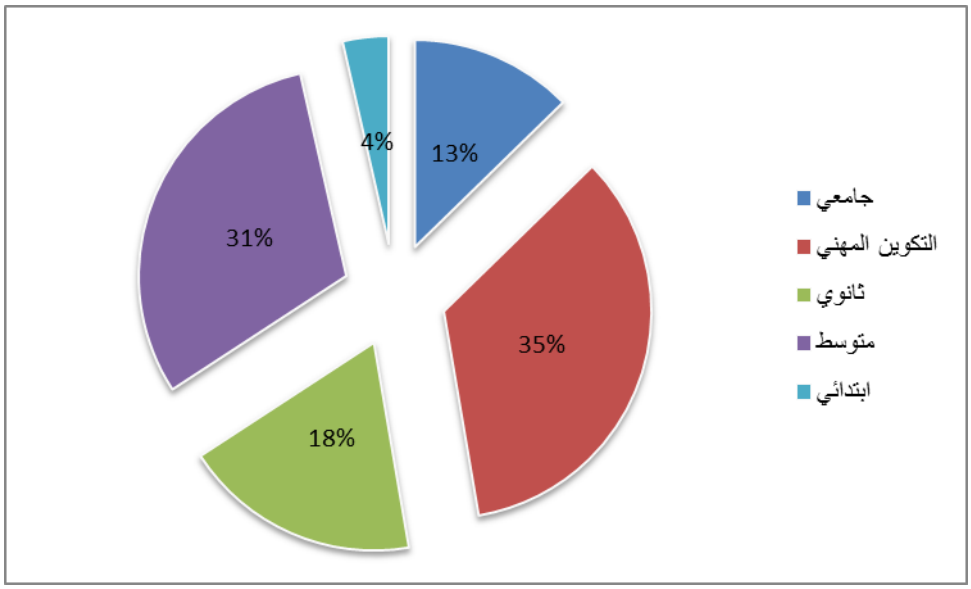

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم 2-10 باستعمال برنامج Excel 2010.

من خلال الجدول رقم 2-10 والشكل 2-7 الخاص بتوزيع أصحاب المشاريع حسب المستوى التعليمي، فإننا نلاحظ أن المشاريع الممولة تشمل جميع شرائح المجتمع بمختلف مستوياته العلمية والأكاديمية، حيث ما نسبته 35% من المشاريع لخريجي مراكز التكوين المهني بـ 668 مشروع، يليها الفئة التعليمية من مستوى المتوسط بنسبة 31% بعدد 591 مشروع. ثم تليه الفئة التعليمية من مستوى الثانوي بنسبة 18% بـ 357 مشروع.

كما نلاحظ أن إقبال خريجي الجامعات ضعيف بنسبة 13% بعدد 245 مشروع، إلا أن هذه النسبة لا تعكس القيمة الحقيقية بعدد المشاريع، لأنها تمثل مع مشاريع خريجي مراكز التكوين المهني مشاريعا نوعية من إجمالي المشاريع. حيث أن أغلب المشاريع من فئة (الابتدائي، المتوسط أو الثانوي) هم من حاملي مشاريع النقل بكل أشكاله أو كراء المعدات وهي تخصصات لا تتطلب مستوى تأهيلي.

كما أن الوكالة منذ سنة 2014 غيرت من استراتيجيتها في تمويل المشاريع، وذلك بإعطاء الأولوية للتكوين، وهذا بإدراج المؤهل العلمي ضمن شروط الاستفادة من امتيازات جهاز الدعم.

ويقصد بالتكوين، أن يكون حامل المشروع من خريجي مراكز التكوين المهني أو إحدى المعاهد أو المدارس الخاصة التابعة لقطاع التكوين المهني، أو من حاملي الشهادات الجامعية بكل تصنيفاتها وتخصصاتها.

كما نلاحظ أن الوكالة أصبحت تمول المشاريع التي تقدم قيمة مضافة للمنطقة، خصوصا بعد اعتمادها على المؤهل العلمي في تمويل المشاريع. حيث برز أثر الاستراتيجية المنتهجة من طرفها في تمويل المشاريع، بأن أصبحت نسبة المشاريع الممولة 100% لذوي المؤهلات العلمية، خلال سنوات 2016، 2017، 2019 و2020. وهو ما يفسر توجه الوكالة نحو تمويل المشاريع النوعية التي تقدم قيمة مضافة، بدل التركيز على عدد المشاريع[1].

أما خلال سنة 2021 و2022 انخفضت نسبة المشاريع الممولة لأصحاب المؤهل العلمي إلى نسبة 89% ثم 96%، لأن فارق النسبة يعود لملفات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة التي تكفلت الوكالة بمتابعتها.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات المصغرة المنشأة في استحداث مناصب العمل

قصد معالجة مشكلة البطالة والتخفيف من تداعياتها، سعت الجزائر إلى استحداث برامج تشغيل وأجهزة دعم ومرافقة للتشجيع على إنشاء المؤسسات المصغرة. هذه المؤسسات لها دور في توفير مناصب الشغل، ومن ثم تساهم في التقليل من حدة البطالة.

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات المصغرة المنشأة في استحداث مناصب العمل

سعت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية إلى مرافقة العديد من الشباب حاملي المشاريع من أجل إنشاء مؤسساتهم المصغرة. ولبيان مساهمة هذه المؤسسات في استحداث مناصب العمل، نستعرض الجدول التالي:

[1] مقابلة مع السيد مدير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية، بتاريخ 01 أفريل 2024.

جدول رقم 2-11: مساهمة المؤسسات المصغرة المنشأة في استحداث مناصب العمل في إطار الوكالة خلال الفترة (2012-2022)

السنوات	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب العمل
2012	374	1175
2013	323	847
2014	443	1258
2015	264	642
2016	127	317
2017	64	174
2018	49	125
2019	41	106
2020	30	77
2021	120	298
2022	95	283
المجموع	**1930**	**5302**

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات مقدمة من الوكالة.

ولاستقراء بيانات الجدول السابق، نستعرض الشكل التالي:

الشكل رقم 2-8: مساهمة المشاريع المنشأة في توفير مناصب العمل خلال الفترة (2012-2022)

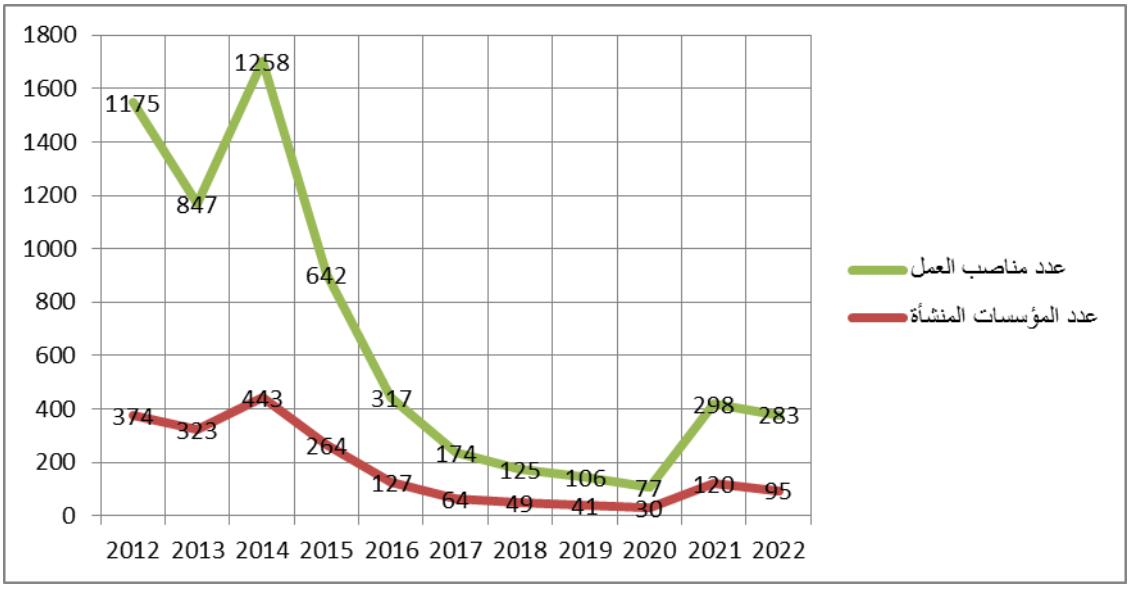

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم 2-11 باستعمال برنامج Excel 2010.

من خلال الجدول رقم 2–11 والشكل 2–8 نلاحظ أنه خلال سنة 2012 تم استحداث 1175 منصب عمل، كما شهدت سنة 2013 استحداث 847 منصب عمل، لترتفع سنة 2014 إلى 1258 منصب عمل. الأمر الذي ساعد في تقليص نسبة البطالة في الولاية بتوظيف 3280 طالب عمل في مدة ثلاث سنوات من 2012 إلى 2014 من مجموع 5302 منصب عمل خلال العشرية، مما يعادل توظيف ما متوسطه عاملان إلى ثلاثة عمال لكل مؤسسة مصغرة.

إن هذا الكم الهائل من مناصب العمل التي استحدثتها وكالة غرداية ما هو إلا نتيجة سياسة اتخذتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا، طبقتها على المستوى الوطني والتي تتمثل أساسا في:

- إلزامية توظيف ثلاثة عمال على الأقل في المشاريع المنشأة في إطار جهاز دعم تشغيل الشباب؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية في إنشاء المؤسسات المصغرة وبالتالي استحداث مناصب العمل؛
- الامتيازات الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع في حالة توظيف أكثر من عاملين، فإن الوكالة تتكفل براتب عاملين آخرين عن طريق عقد العمل المدعم (CTA)؛
- الامتيازات الممنوحة لأرباب العمل من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (CNAS) بما فيها المؤسسات المصغرة، والمتمثلة في تخفيض نسبة الاشتراكات السنوية.

كل هذه الامتيازات والتسهيلات ظهر أثرها على المستوى الوطني في تقليص نسبة البطالة، ففي سنة 2014 تم استحداث 93140 منصب عمل على المستوى الوطني[1]، ومنه انخفاض نسبة البطالة إلى 9.80%

كما نلاحظ أنه من سنة 2015 تناقص مستمر لعدد مناصب العمل المستحدثة، ثم ارتفاع طفيف في عدد مناصب العمل لسنتي 2021–2022. وهذا ما يتناسب بالعلاقة الطردية بين عدد المؤسسات المنشأة وعدد مناصب العمل المستحدثة نظرا للأسباب التي تمت الإشارة إليها سابقا.

الفرع الثاني: عدد مناصب العمل حسب قطاعات النشاط

جدول رقم 2–12: توزيع مناصب العمل حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2012–2022)

القطاعات	الصناعة	أشغال البناء	الفلاحة	الخدمات	الحرف	المجموع
عدد مناصب العمل	1347	389	1216	1809	541	**5302**
النسبة	%25	%07	%23	%34	%10	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات مقدمة من الوكالة.

[1] بناء على معطيات مقدمة من الوكالة.

ولتسهيل استقراء بيانات الجدول، نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم 2-9: توزيع مناصب العمل حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2012-2022)

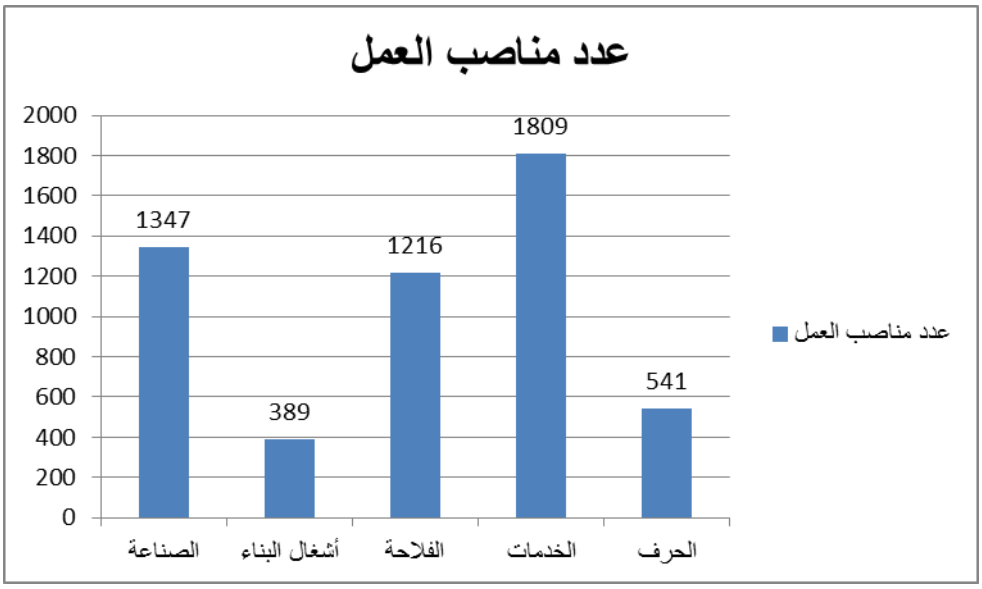

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم 2-12 باستعمال برنامج Excel 2010.

من خلال الجدول رقم 2-12 والشكل 2-9 نلاحظ أن قطاع الخدمات يحوز على أعلى معدل بنسبة 34% من إجمالي مناصب العمل ما سمح باستحداث 1809 منصب عمل، وهذا يدل على حيوية هذا القطاع في استقطاب الشباب، كما أن هذا القطاع يمس شريحة كبيرة من الشباب، كونه لا يتطلب مؤهلات علمية كأنشطة النقل بمختلف أنواعه ونشاط كراء السيارات ومعدات الأشغال العمومية. يليه قطاع الصناعة بنسبة 25% وهو ما استحدث 1347 منصب عمل، وهو ما يعبر عن أهمية هذا القطاع في امتصاص البطالة، خاصة أن ولاية غرداية تحوز على مناطق صناعية في كل من بلديتي بونورة والقرارة، والتي تعد من أوائل المناطق الصناعية على المستوى الوطني، كما تحوز على مناطق نشاطات في معظم بلديات الولاية، وهو ما ساهم في تعزيز النسيج الصناعي للولاية.

أما قطاع الفلاحة، فساهم بدوره في استحداث 1216 منصب عمل بنسبة 23%، في أنشطة تربية المواشي والدواجن. ويليه قطاع الحرف بمجموع 541 منصب عمل بنسبة 10%، أما قطاع أشغال البناء فساهم في استحداث 389 منصب عمل بنسبة 07%، وهي نسبة ضئيلة تترجم تراجع هذا القطاع منذ 2015 بسبب سياسة التقشف التي تسببت في انخفاض مستوى الإنفاق الاستثماري وتوقف معظم مشاريع البناء.

الفرع الثالث: عدد مناصب العمل حسب قطاعات النشاط وحسب بلديات الولاية

لبيان أهمية القطاعات في استحداث مناصب العمل، نستعرض فيما يلي توزيع المشاريع ومناصب العمل على مختلف قطاعات النشاط لبلديات الولاية خلال فترة الدراسة.

جدول رقم 2-13: توزيع مناصب العمل حسب قطاع النشاط وحسب بلديات ولاية غرداية خلال الفترة (2012-2022)

القطاعات / البلديات	الصناعة		أشغال البناء		الفلاحة		الخدمات		الحرف	
	عدد المشاريع	مناصب العمل	عدد المشاريع	مناصب العمل	عدد المشاريع	مناصب العمل	عدد المشاريع	مناصب العمل	عدد المشاريع	مناصب العمل
غرداية	139	450	36	130	139	406	272	604	64	181
المنيعة	20	55	5	16	20	50	39	74	9	22
الضاية	50	162	13	47	51	146	99	218	23	65
بريان	40	150	11	43	40	136	79	202	19	60
متليلي	26	79	7	23	26	71	51	106	12	32
القرارة	50	172	13	50	50	155	97	231	23	69
العطف	17	61	4	18	17	55	33	82	8	24
زلفانة	13	42	3	12	13	38	25	56	6	17
سبسب	7	21	2	6	7	19	13	28	3	8
بونورة	27	86	7	25	28	78	54	116	13	35
حاسي لفحل	8	24	2	7	8	22	15	32	4	10
حاسي القارة	6	18	2	5	6	16	12	24	3	7
المنصورة	8	27	2	8	8	24	16	36	4	11
المجاميع	**411**	**1347**	**108**	**389**	**413**	**1216**	**807**	**1809**	**191**	**541**

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات مقدمة من الوكالة.

يتضح من الجدول 2-13 أن أغلب المشاريع تتمركز في بلدية غرداية عاصمة الولاية، وبلديات القرارة، الضاية، متليلي وبونورة، بسبب الكثافة السكانية من جهة، وتوفر المصالح الإدارية والمؤسسات المالية

وكذا الظروف الملائمة لإنشاء هذه المؤسسات. حيث تصدر قطاع الخدمات باقي القطاعات بـ 807 مشروع، منها 272 مشروع في بلدية غرداية و99 مشروع ببلدية الضاية ثم 97 مشروع ببلدية القرارة، ويتميز هذا القطاع بالعديد من الأنشطة الحيوية لكون العائد من الاستثمار فيها مضمون وفي أقصر مدة، ومن أهمها نقل المسافرين ونقل البضائع وكراء السيارات، مكاتب الدراسات المعمارية والمدنية والعيادات الطبية ومخابر التحاليل ومكاتب المحاماة، تنظيف الملابس، حلاقة النساء، القاعات الرياضية، وكذا التصوير الفوتوغرافي... وبهذا ساهم هذا القطاع في استحداث 1809 منصب عمل.

أما قطاع الصناعة بـ 411 مشروع، منها 139 مشروع ببلدية غرداية و50 مشروع في كل من بلديتي القرارة والضاية و40 مشروع ببلدية بريان، ويضم هذا القطاع أنشطة متعددة أهمها صناعة واسترجاع البلاستيك، صناعة الملابس، المخابز وصناعة الحلويات، صناعة الأعلاف.. وبهذا احتل هذا القطاع المركز الثاني من حيث استقطاب العمالة، بتوفير 1347 منصب عمل، وهذا يدل على أن قطاعي الخدمات والصناعة أكثر جاذبية للمستثمرين، وأكثر استقطابا للعمالة.

وبالنسبة لقطاع الفلاحة فيحتل المركز الثالث من حيث استقطاب العمالة، وهو ما سمح بتوفير 1216 منصب عمل، بمجموع 413 مشروع، منها 139 مشروع ببلدية غرداية و51 مشروع ببلدية الضاية و50 مشروع ببلدية القرارة يليها 40 مشروع ببلدية بريان. أما باقي البلديات، فنلاحظ أن نسبة الإقبال كانت ضعيفة، مقارنة مع ما تزخر به هذه البلديات من إمكانيات طبيعية وموارد بشرية، حيث أن هذه المناطق تصنف مناطق فلاحية مثل بلديات المنيعة، حاسي لفحل، حاسي القارة، المنصورة وسبسب، إلا أنها تعاني عدم الإقبال على أنشطة هذا القطاع من تربية المواشي والأبقار والدواجن، بسبب أن أغلبية الشباب بها يتوجه إلى قطاع الخدمات والنقل بجميع أنواعه.

ويعرف قطاع الحرف وقطاع أشغال البناء نسبا متدنية، فقطاع الحرف كأنشطة الخياطة والطرز التقليدي وصناعة الفخار، الترصيص وتوصيل الكهرباء والغاز وغيرها، يعرف نسبة 10% بمجموع 191 مشروع. ثم قطاع أشغال البناء بنسبة 07% بمجموع 108 مشروع، ومعظمها يتمركز في البلديات التي تشهد أعلى نسب في القطاعات الأخرى. وهذين القطاعين ساهما في توفير 541 منصب عمل لقطاع الحرف، و389 منصب عمل لقطاع أشغال البناء. وسبب تدني هذه النسب راجع للإجراءات التي فرضتها الوكالة باشتراط المؤهل العلمي والمهني للراغبين في إنشاء المؤسسات، ويظهر أثر ذلك في البلديات التي تشهد أقل عدد من المشاريع في القطاعين، خاصة بلديات سبسب، المنصورة، حاسي لفحل وحاسي القارة، بمشروعين فقط لكل بلدية خلال عشرية كاملة لفترة الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أنه ابتداء من سنة 2020، بدأت الوكالة تعتمد في تمويل المشاريع على احتياجات البلديات، كما تقوم بتجميد المشاريع المشبعة فيها بناء على اقتراحات المجالس الشعبية البلدية[1].

الفرع الرابع: توزيع قطاعات النشاط حسب كثافة العمل وكثافة رأس المال

يقصد بكثافة رأس المال، قيمة المعدات والتجهيزات المستثمرة منسوبة إلى عدد العمال، فإذا كانت طبيعة النشاط تستند إلى المعدات والتجهيزات أكثر من جهد العامل، يقال أن كثافة رأس المال عالية. أما إذا كانت نسبة العمال إلى المعدات والتجهيزات كبيرة، فيقال أن كثافة العمل مرتفعة.

لمعرفة أثر الأموال المستثمرة في المؤسسات المصغرة، في استحداث مناصب العمل. نقوم بحساب كثافة العمل وكثافة رأس المال، ثم مقارنتهما بهدف استخلاص نوع قطاعات النشاط الأكثر استقطابا للعمالة، من أجل تشجيعها ودعمها أكثر.

وتحسب كثافة العمل وكثافة رأس المال وفق العلاقات التالية:

كثافة العمل = عدد المناصب المستحدثة / تكلفة الاستثمار

كثافة رأس المال = تكلفة الاستثمار / عدد المناصب المستحدثة

والجدول التالي يبين كثافة العمل وكثافة رأس المال حسب قطاعات النشاط.

جدول رقم 2-14: حساب كثافة العمل ورأس المال حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2012-2022)

الوحدة: مليون دج

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	تكلفة الاستثمار	كثافة رأس المال	كثافة العمل
الصناعة	411	1347	2469	1.83	0.55
أشغال البناء	108	389	568	1.46	0.68
الفلاحة	413	1216	1961	1.61	0.62
الخدمات	807	1809	3132	1.73	0.58
الحرف	191	541	907	1.68	0.60
المجموع	**1930**	**5302**	**9037**	**1.70**	**0.58**

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات مقدمة من الوكالة.

[1] بناء على مقابلة مع السيد مدير الوكالة، بتاريخ 01 أفريل 2024.

من خلال الجدول رقم 2-14 نلاحظ أن قطاع أشغال البناء هو الأكثر استقطابا لليد العاملة، حيث أن كل 100 مليون دينار مستثمر في هذا القطاع يوظف في المتوسط 68 عامل. أما قطاع الفلاحة فيحتل المرتبة الثانية من حيث التوظيف، فاستثمار المبلغ السابق في هذا القطاع يؤدي إلى استحداث 62 منصب عمل، يليه قطاع الحرف الذي يوفر 60 منصب عمل عند استثمار 100 مليون دج فيه، ثم يليه قطاع الخدمات حيث أن استثمار نفس المبلغ السابق فيه يؤدي إلى استحداث 58 منصب عمل، أما قطاع الصناعة الذي يعتبر أساس القيمة المضافة، فلا يوظف سوى 55 عامل لكل استثمار 100 مليون دينار.

وفي المقابل نجد أن كثافة رأس المال تتناقص في القطاعات التي تتزايد فيها كثافة العمل، حيث أن توظيف عامل واحد في قطاع الصناعة الذي يعتبر كآخر قطاع مستحدث لمناصب العمل يكلف 1830000 دج وهو المبلغ الأكبر مقارنة بباقي القطاعات. ثم يليه قطاع الخدمات بـ 1730000 دج، أما قطاع أشغال البناء الذي يحتل الصدارة في استحداث مناصب العمل فتكلفة توظيف عامل واحد فيه تقدر بـ 1460000 دج.

إن التمايز الملاحظ في استقطاب القطاعات للعمالة ولرؤوس الأموال المستثمرة، يعود إلى طبيعة الأنشطة الاقتصادية لكل قطاع، والتي يتطلب بعضها الموارد المالية بشكل أكبر من أجل اقتناء التجهيزات والمعدات والتقنيات التكنولوجية كقطاع الصناعة أو الخدمات الذي يضم مختلف أنشطة النقل والكراء الذي يستلزم اقتناء وسائل مرتفعة التكلفة خاصة نقل المحروقات أو كراء عتاد الأشغال العمومية. عكس بعض القطاعات التي تعتمد على العنصر البشري أكثر منه على التكنولوجيا المستخدمة والموارد المالية، مما يجعلها قطاعات كثيفة العمالة كقطاع أشغال البناء والفلاحة والحرف. ومنه نستخلص أنه من أجل امتصاص الفائض في عرض العمالة، يتطلب من الجهات الوصية تدعيم وتشجيع هذه القطاعات التي تحتل الصدارة في التشغيل.

المبحث الثالث: واقع وآفاق المؤسسات المصغرة

قامت الجزائر بجهود معتبرة في تشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة، وهذا من خلال وضع جملة من السياسات والإجراءات، منها أجهزة الدعم المختلفة خاصة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. ولمعرفة الواقع الذي تعيشه هذه المؤسسات وما فيه من حوافز وتحديات، والآفاق التي تطمح الدولة أن تبلغها المؤسسات المصغرة لتحقيق المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: واقع المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف وكالة غرداية

لمعرفة واقع المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية، قمنا بزيارة ميدانية إلى مؤسسة TIPA المصغرة ببلدية بريان، لصاحبها السيد بن يامي رستم[1]، التي تنشط في قطاع الصناعة، للوقوف على مراحل إنشائها وظروف نشاطها، ومدى مساهمتها في استحداث مناصب العمل، وكذا التعرف على الصعوبات التي تواجهها.

الفرع الأول: واقع المؤسسة المصغرة TIPA

هي مؤسسة لتحويل المادة الأولية للبلاستيك. أنشأت بتاريخ 12 جانفي 2014، على يد السيد بن يامي ياسين، وهو شاب متحصل على شهادة تقني سامي في قيادة الآلات الصناعية. ويقع مقرها الاجتماعي بواد السودان بريان ولاية غرداية. وقد بلغت تكلفة المشروع 9.551.730.00 دج، بتمويل ثلاثي يضم مساهمة الشاب وقرض الوكالة وقرض بنكي من بنك القرض الشعبي الجزائري CPA. وتنشط في مجال صناعة اكسسوارات بطاريات السيارات، صناعة خوذ الحماية المصنوعة من البلاستيك، صناعة مآخذ الكهرباء. تضم عمالا دائمين يصل تعدادهم إلى 12 عاملا.

تقدم الشاب ياسين إلى الوكالة بتاريخ 13 فيفري 2011، قصد الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالملف وكذا مراحل إنجاز المشروع. وفي 28 مارس 2011 قام بإيداع الملف، بحيث تم التحقق من عدم انخراط الشاب المستثمر في صناديق الضمان الاجتماعي CNAS، CASNOS مع التأكد من عدم استفادته من أجهزة الدعم الأخرى ANGEM، CNAC . وبتاريخ 26 ماي 2011 مثل أمام لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع، حيث قام بعرض مشروعه أمام أعضاء اللجنة، وتمت المصادقة عليه وتوجيهه لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA بغرداية لتمويله. وبتاريخ 11 جوان 2011 تم تسليمه شهادة التأهيل من طرف الوكالة. والجدول التالي يوضح توزيع قيمة الاستثمار:

[1] مقابلة مع صاحب المؤسسة المصغرة، بتاريخ 07 أفريل 2024

جدول رقم 2-15: توزيع قيمة الاستثمار حسب مساهمة كل من المستثمر، الوكالة، البنك

صيغة التمويل: الثلاثي		
المساهمة الشخصية	**قرض بدون فائدة مقدم من الوكالة**	**مساهمة البنك**
%02	%28	%70
151.246.00 دج	2.674.804.00 دج	6.686.000.00 دج

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على وثائق مقدمة من الوكالة.

- الدراسة التقنية للمشروع:

جدول رقم 2-16: الهيكلة المالية لمؤسسة TIPA

التعيين	المبلغ
العتـــــاد	9.086.203.00 دج
التأمــين	95.400.00 دج
قيمة صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض	141.694.00 دج
المصاريف التمهيدية	100.000.00 دج
رأس المال العامل	223.833.00 دج
المبلغ الإجمالي	**9.551.730.00 دج**

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على وثائق مقدمة من الوكالة.

مبلغ العتاد يمثل المبلغ الذي تتضمنه الفاتورة الشكلية للعتاد بكل الرسوم، ويجب أن يتواجد اسم المورد في بنك معلومات الوكالة على مستوى الموقع الالكتروني. كما يحضر صاحب المشروع اتفاقية مع المورد تضمن تسديد مبلغ العتاد وفق شروط الوكالة.

يمثل مبلغ التأمين، المبلغ الذي تتضمنه الفاتورة الشكلية لتأمين العتاد بكل الرسوم.

قيمة صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض، هو المبلغ الذي يأمّن القرض البنكي بما يعادل نسبة 0.35% من مبلغ القرض البنكي لمدة 08 سنوات.

تمثل المصاريف التمهيدية، المصاريف التي تدخل ضمن إنشاء المؤسسة، مثل: مصاريف السجل التجاري، مصاريف الرهن (الرهن يكون درجة أولى للبنك، درجة ثانية للوكالة، ويحرر عند موثق رسمي)، مصاريف المحضر القضائي، وفي حالة المستثمر محل الدراسة، فإنه استوفى المبلغ الكلي المسموح به في جهاز الوكالة والذي هو 100.000.00 دج.

رأس المال العامل، هو المبلغ المخصص في بداية المشروع لشراء المادة الأولية للتصنيع في المرحلة الأولى من انطلاق المشروع.

المبلغ الإجمالي، يمثل مجموع قيمة الاستثمار للمشروع.

بعد حصول الشاب بن يامي ياسين على الموافقة البنكية بتاريخ 29 جانفي 2012 من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، قام المستثمر بكراء محل لمزاولة نشاطه على مستوى بلدية بريان بواد السودان.

تمت معاينة المحل بتاريخ 11 أوت 2011 من طرف السيد الحاج محمد عباس، إطار قانوني في الوكالة مكلف بالمتابعة والمعاينة، وتمت الموافقة عليه.

بعد استكمال المستثمر للملف الإداري، تم توجيهه من طرف المرافق للقيام بخطوات الإنشاء القانوني للمؤسسة (السجل التجاري، والانتساب إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجـــراء CASNOS) ثم الانتساب إلى صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الذي كان بتـــــاريخ 29 جانفي 2012.

بعدها قام الشاب المستثمر بفتح حساب بنكي بالقرض الشعبي الجزائري، وقام بدفع المساهمة الشخصية والتي تتمثل في مبلغ 191.246.00 دج

قام المرافق بإعداد قرار منح الامتيازات الجبـــائية والإعانات المـــالية لمرحلة الإنجـــاز DOAR بتاريخ 15 فيفري 2012.

تم التوقيع على اتفاقية دفتر الشروط وسندات الأمر بين الوكالة والمستثمر بتاريخ 22 فيفري 2012.

عند إتمام جميع الإجراءات، تم دفع القرض بدون فائدة إلى حساب المستثمر لدى بنك القرض الشعبي الجزائري CPA بتاريخ 08 أفريل 2012، وكذلك قام البنك بدفع القرض طويل الأجل، بحيث أصبح المبلغ الكلي للاستثمار في حساب المستثمر.

قامت الوكالة بتحرير أمر بالسحب يمثل 100% من مبلغ صندوق ضمان القروض FG.

يحرر البنك صك بنفس المبلغ يقدم للمستثمر، والذي بدوره يسلمه لممثل صندوق ضمان أخطار القروض بالوكالة.

قام المرافق بعدها بتحرير أمر بالسحب 100% لمبلغ التأمين و10% من قيمة العتاد للمورد. وحرر بعدها أمر بالسحب يمثل 90% المتبقية للمورد، بعد استكمال جميع الإجراءات (الفواتير النهائية، محضر معاينة العتاد، الرهن، التأمين).

بعد استلام المستثمر لصك بقيمة 10%، كان لزاما على المورد إحضار كل العتاد لمحل المستثمر وفق اتفاقية بين المورد والمستثمر، والتي ينص البند رقم (08) فيها أنه بمجرد استلام المورد للصك بقيمة 10% فإنه ملزم بإحضار جميع العتاد لمحل المستثمر.

بعد إحضار العتاد للمحل، قام المستثمر بتبليغ كل من الوكالة والبنك والمحضر القضائي لمعاينة العتاد، حيث تمت معاينته بتاريخ 10 نوفمبر 2013 من طرف إطار قانوني مكلف بالمتابعة والمعاينة.

بداية مرحلة الاستغلال كانت بمعاينة انطلاق المشروع بتاريخ 12 جانفي 2014، وهي معاينة تتوجب على المستثمر تشغيل جميع الأجهزة الممولة عن طريق جهاز الوكالة.

بتاريخ 24 جانفي 2014 تم تسليم قرار منح الامتيازات والإعانات المالية الخاصة بمرحلة الاستغلال DOAE.

قام المستثمر بالتسجيل كمستخدم في صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء CNAS بعد توظيفه لثلاثة عمال.

قام المستثمر بدفع المقرر الثاني DOAE لدى مصالح الضرائب، للاستفادة من الامتيازات الضريبية والجبائية لمدة 10 سنوات.

ومما سبق، نستخلص أن المشروع يساهم في التنمية المحلية في مجال إنتاج منتجات تلبي احتياجات السوق المحلي والوطني، كما ساهم في تقليل معدل البطالة باستحداث 12 منصب عمل. إلا أن مؤسسة TIPA واجهت عدة صعوبات، تتمثل أساسا في بطء الإجراءات الإدارية للحصول على الوثائق والتراخيص، حيث أن الشاب قام بإيداع الملف بتاريخ 28 مارس 2011، في حين أن انطلاق المشروع في مرحلة الاستغلال كان بتاريخ 12 جانفي 2014. أي أن إنشاء المؤسسة المصغرة استغرق قرابة ثلاث سنوات.

الفرع الثاني: أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات المصغرة

تواجه المؤسسات المصغرة عدة صعوبات وتحديات تحول دون تنمية قدراتها، كما تقوّض إسهامها في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر، نذكر أهمها فيما يلي:

1- التحديات الإدارية والتنظيمية

يسعى صاحب المشروع لتجسيد أفكاره الاستثمارية، وتحقيق أحلامه وطموحاته، لكنه يصطدم بواقع يعاني للأسف من العوائق الإدارية والإجراءات المعقدة، بدءا من الحصول على قبول المشروع، زيادة على التباطؤ عند التنفيذ، مما يثبط عزيمة المستثمر في قطاع الأصل فيه أن يتسم بالحيوية والحركية الاستثمارية ويمكن أن نلخص ذلك فيما يلي:

- ثقل إجراءات الموافقة على التراخيص، والذي يستوجب العديد من الوثائق والاتصال بالعديد من الجهات، خاصة ما يتعلق برخصة الاستغلال؛
- رغم جهود الدولة في رقمنة القطاعات، إلا أن مجال الاستثمار لا زال يعاني من الذهنيات التي لم تتهيأ لفهم خصوصية المؤسسات، التي تتطلب تقديم خدمات تمتاز بالسرعة والكفاءة العالية؛
- العقار الصناعي، يقف عائقا في إنجاز المشاريع الاستثمارية الصناعية، فرغم توفر الوعاء العقاري بصيغة عقود الامتياز، إلا أن إجراءات الحصول عليه تبقى صعبة ومعقدة.

2- التحديات التمويلية

يعد التمويل مرحلة حاسمة في تجسيد المشاريع الاستثمارية، خاصة مرحلة الانطلاق. ما جعل الدولة تقدم تسهيلات للشباب حاملي المشاريع، وذلك بإلزام البنوك على تمويل المشاريع المقبولة من طرف لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع. والتكفل بضمان أخطار القروض. إلا أنه ورغم ذلك فإن المؤسسات المصغرة تعاني في ظل النظام المصرفي الحالي، من عدة تحديات، تكمن أساسا فيما يلي:

- التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية، كان له أثر سلبي على آجال معالجة طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية؛
- نقص الدقة في دراسات الجدوى للمشاريع المقدمة للبنوك، يزيد من درجة مخاطرة البنوك في تمويل المشاريع، مما يتطلب إعادة دراستها من طرف البنوك، وهذا ما يزيد في طول مدة الحصول على الموافقة.
- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة تؤثر سلبا على رأس المال العامل الممنوح للشاب المستثمر، مما يدفعه إلى البحث عن تدفقات نقدية أكثر لتغطية الاحتياج في رأس المال العامل وبالتالي ضمان السيرورة الحسنة للعمليات الإنتاجية.

3- التحديات التسويقية

التسويق في ظل المنافسة القوية التي تشهدها المؤسسات المصغرة مع بعضها البعض من جهة، وبينها وبين المؤسسات الكبرى من جهة أخرى. بالإضافة إلى شدة منافسة المنتجات المستوردة، فإنها تعاني من تحديات تسويقية متعددة تكون ربما سببا في تعثرها، نجملها فيما يلي:

- رغم التكوينات التي يخضع لها حاملو المشاريع الشباب من طرف الوكالة، فإن عدم التحكم في أساسيات التسويق، يؤدي إلى فشل المشاريع بغض النظر عن أهميتها وجودة السلع والخدمات التي تقدمها؛

- نقص الإمكانات المادية للإنفاق على ترويج المنتجات وتنشيط المبيعات، مثل الاشتراك في المعارض والقيام بالإعلان عبر القنوات المتعددة للإشهار؛
- ضعف اليقظة الاستراتيجية، والافتقار إلى معلومات دقيقة حول أحوال السوق والمنتجات المنافسة ومستويات الأسعار وطبيعة المنتجات البديلة.

المطلب الثاني: آفاق المؤسسات المصغرة

تطمح الدولة من خلال الإجراءات الجديدة إلى تشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقة حاملي الأفكار الإبداعية، وذلك بجيل جديد من رواد الأعمال الشباب، الذين لهم القدرة والكفاءة والمستوى العلمي لإنشاء مشاريع مبتكرة ذات نوعية، لتحقيق المساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: التوجه الجديد للوكالة لتشجيع المؤسسات الناشئة Start-up

سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى استحداث مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة أو شهادة براءة اختراع، ويهدف هذا المشروع حسب القرار الوزاري[1] إلى خلق جيل من الطلبة رواد الأعمال، لهم القدرة والرغبة في التوجه نحو ريادة الأعمال الابتكارية وخلق المؤسسات الناشئة الخلاقة للثروة ومناصب الشغل، والتي تعد عملا مربحا يقوم على أسس ودعائم الابتكار والتكنولوجيا، يهدف إلى إيجاد حلول تقنية أو تكنولوجية أو رقمية لمؤسسات قائمة أو مستقلة بذاتها.

وتعمل مراكز تطوير المقاولاتية CDE بالجامعة حسب المرسوم التنفيذي[2] رقم 23-410 المؤرخ في 20 نوفمبر 2023 على استقبال ومرافقة الطلبة حاملي المشاريع، قصد تمكينهم من تجسيد أفكارهم وإنشاء مؤسساتهم المصغرة. وتقوم هذه المراكز بتقديم تكوينات لتنمية المهارات المقاولاتية، لا سيما في أساسيات المقاولاتية والتخطيط الاستراتيجي وتطوير المؤسسة والتسيير العملياتي وتسيير الموارد وإنشاء المؤسسة والجوانب القانونية واستراتيجية النمو.

ويمكن لكل طالب صاحب فكرة في سنته الأخيرة من مساره التعليمي الجامعي قابلة للتطور إلى مؤسسة ناشئة أن يرافق من حاضنة أعمال مؤسسته الجامعية. وذلك بإعداد مذكرة تخرج ضمن فريق عمل يتكون من طالبين إلى ستة طلبة من تخصصات وكليات مختلفة. ثم القيام بعرض ومناقشة مشاريعهم أما لجنة علمية وخبراء متخصصين في مجال اختصاصهم، للحصول على شهادة نهاية الدراسة الجامعية وعلى دبلوم مؤسسة ناشئة، يهدف للحصول على وسم "لابل Label" مشروع مبتكر.

[1] الجزائر، **القرار الوزاري 1275**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المؤرخ في 27 سبتمبر 2022

[2] الجزائر، **مرسوم تنفيذي رقم 23-410**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 75، الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 2023، المادة 03، ص04.

وتسهر إدارة حاضنات الأعمال على مرافقة المشاريع الحاصلة على وسم "لابل" مشروع مبتكر للتحول إلى مؤسسات ناشئة. ويتم تسجيل المشاريع المتميزة في مسابقة وطنية لأفضل المؤسسات الناشئة، وتستفيد المشاريع الفائزة من دعم مالي من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين المهتمين بالمجال.

ووفقا لآليات تنفيذ مشروع القرار 1275، يتم تمويل المؤسسات الناشئة كما يلي:

- تفعيل الاتفاقية الممضاة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، وذلك لحث الجهات الممولة (صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF والوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية NESDA) على الالتزام بأخذ مشاريع الطلبة الجامعيين كأولوية في عملية التمويل. وتسهيل الإجراءات للحصول على الدعم المالي؛
- توجيه المشاريع التي يقل فيها معدل الابتكار عن الحد المطلوب إلى الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية NESDA؛
- فتح المجال لكل آليات التمويل المتاحة لتمويل مشاريع الطلبة.

الفرع الثاني: المقاول الذاتي Auto-entrepreneur

سوق العمل الحر فرض نفسه كبديل للوظائف التقليدية، وذلك بظهور وسائل التكنولوجيا الحديثة التي غيرت سوق العمل بصفة جذرية. فاستقطب سوق العمل الحر العديد من الأشخاص ذوي المهارات العالية والكفاءات، الراغبين في كسر قيود العمل الكلاسيكي داخل جدران المكاتب، وإطلاق مسيرتهم المهنية لتحقيق نشاط مربح بصفة فردية.

تم إنشاء الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي[1] للمساهمة في تنظيم الأنشطة الاقتصادية الجديدة، لا سيما القطاع الرقمي وتنمية روح تنظيم المشاريع من خلال تسهيل وصول الشباب إلى العمل الحر وتعزيز اندماجهم في الاقتصاد الرسمي.

حيث يسمح القانون الأساسي للمقاول الذاتي للشباب بالقيام بأنشطة مربحة بطريقة منظمة وقانونية، في إطار رسمي، مع الاستفادة من تغطية الضمان الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، فإن هذا القانون يلعب دورًا كبيرًا في تخفيف العبء على الشركات الناشئة، والسماح لهم بدعوة رواد الأعمال المستقلين، وتمكين الاستخدام المشترك للموارد البشرية بين مختلف الشركات، وكذا تسهيل تصدير بعض الخدمات الرقمية وذلك بالسماح بتحويل جميع الإيرادات من صادرات الخدمات الرقمية بالعملات الأجنبية إلى البلاد.

[1] موقع الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، www.anae.dz ، تاريخ الزيارة 03 أفريل 2024، 20:10.

وتندرج الأنشطة المؤهلة للاستفادة من القانون الأساسي للمقاول الذاتي، في المجالات الأساسية التالية:

- الاستشارة، الخبرة والتكوين؛
- الخدمات الرقمية والأنشطة ذات الصلة؛
- الخدمات المنزلية؛
- الخدمات الموجهة للأشخاص؛
- خدمات الترفيه والتسلية؛
- الخدمات الموجهة للمؤسسات؛
- الخدمات الثقافية، الاتصال والسمعي البصري.

كما يستفيد المقاول الذاتي من الامتيازات التالية:

- نظام ضريبي تفضيلي بنسبة 05% من إجمالي المداخيل خارج الرسوم الواجب دفعها في حدود خمس ملايين دينار جزائري؛
- مسك محاسبة مبسطة على سجل مرقم ومؤشر عليه من قبل مصالح الضرائب المختصة إقليميا، تقيّد فيه الإيرادات والنفقات المتعلقة بالنشاط؛
- الإعفاء من إلزام القيد في السجل التجاري؛
- فتح حساب بنكي تجاري.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) عرفت تطورا منذ نشأتها سنة 1996، حيث ساهمت في دعم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تجسيد مشاريعهم الاستثمارية.

وتم تعديل نشاطها سنة 2020، لتصبح تحت مسمى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، ثم أسندت سلطة الوصاية على الوكالة سنة 2022 إلى وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة مع تغيير تسميتها إلى التسمية الانجليزية (NESDA). حيث تهدف إلى تحسيس ونشر ثقافة المقاولاتية، ومرافقة الشباب ذوي المؤهل العلمي حاملي فكرة مؤسسة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم.

ولقد تعرفنا على الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والتي تعتبر هيئة عمومية ذات تنظيم خاص. وكذا وكالة غرداية من حيث هيكلها التنظيمي ومصالحها المختلفة، مع بيان الصيغ التمويلية المقدمة لحاملي المشاريع، مع عرض حصيلة إنجازات الوكالة خلال فترة الدراسة، من حيث عدد المؤسسات المصغرة المنشأة وعدد مناصب العمل المستحدثة.

ثم تطرقنا إلى واقع المؤسسات المنشأة للتعرف على التحديات والصعوبات التي تواجهها، والآفاق التي تسعى السلطات العليا لتحقيقها من خلال المؤسسات المصغرة الناشئة.

خاتمة

للمؤسسات المصغرة دور هام وفعال في إنشاء مناصب العمل. لذلك سعت الجزائر إلى تشجيع هذا النوع من المؤسسات من خلال أجهزة الدعم المختلفة، لما لها من دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد استفادت من هذه الأجهزة فئة واسعة من العاطلين عن العمل.

وأن الهدف من دراستنا هو تعريف دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، ومدى مساهمتها في إنشاء المؤسسات المصغرة واستحداث مناصب العمل، وإبراز دورها في التقليل من معدلات البطالة بولاية غرداية.

فبعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع النظرية والعملية، وإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية، محل الدراسة. ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة، والمتمثلة في: **إلى أي مدى ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA غرداية في تحفيز إنشاء المؤسسات المصغرة وتقليل معدلات البطالة في الفترة 2012-2022؟** تم التوصل إلى مجموعة من النتائج.

أولا – نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

بعد تفسير وتحليل مخرجات الدراسة، استنتجنا مجموعة من النتائج سنقوم بمناقشتها على ضوء الفرضيات المطروحة.

1. اختبار الفرضية الأولى: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تلعب دورًا فعالًا في تأسيس ودعم المؤسسات المصغرة.

" حققت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة غرداية العديد من المشاريع حينما ارتكز نشاطها على دعم تشغيل الشباب، وانخفض عددها بعد تحوّل نشاطها إلى دعم وتنمية المقاولاتية " هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الأولى بأن الوكالة لعبت دورا فعالا في إنشاء المؤسسات المصغرة، إلا أن عدد المشاريع تأثر بتغير النشاط.

2. اختبار الفرضية الثانية: تقدم الوكالة برنامجًا للدعم والمرافقة تشجع به على إنشاء المؤسسات المصغرة.

" ترافق الوكالة الشاب حامل المشروع، من خلال دراسة فكرة مشروعه وضمان توافقها مع مؤهلاته العلمية والمهنية، وقدراته على تجسيدها. ثم يمنح له الدعم المالي مع الاستفادة من امتيازات جبائية " تؤكد هذه النتيجة صحة الفرضية الثانية بأن الوكالة تشجع على إنشاء المؤسسات المصغرة من خلال برنامج الدعم والمرافقة.

3. اختبار الفرضية الثالثة: تساهم الوكالة في تقليل معدلات البطالة من خلال توفير فرص العمل للبطالين ودمجهم في سوق العمل.

" ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية باستحداث مناصب عمل لمسيري المشاريع من خلال المؤسسات المنشأة، والذين بدورهم أسهموا في استحداث مناصب عمل أخرى لغيرهم من الشباب " هذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الثالثة بأن الوكالة تساهم في توفير فرص العمل وبالتالي التقليل من معدلات البطالة.

4. اختبار الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالات إحصائية بين قطاعات النشاط. كما أن للجنس ومستويات التعليم أثر في عدد المشاريع المنشأة ومناصب العمل المستحدثة.

" توزيع المؤسسات المنشأة حسب قطاع النشاط، يظهر سيطرة قطاع الخدمات على مجموع نشاطات القطاعات الأخرى، يليه قطاعي الصناعة والفلاحة. كما أن غالبية المشاريع المنشأة أصحابها ذكور، بينما نسبة الإناث أقل. كما أن اشتراط المؤهل العلمي في إنشاء المؤسسات المصغرة قدم مشاريعا نوعية ذات قيمة مضافة " تؤكد هذه النتيجة صحة الفرضية الرابعة في أن عدد المؤسسات المنشأة ومناصب العمل المستحدثة يتأثر بنوع قطاع النشاط والجنس والمستوى التعليمي لحاملي المشاريع.

5. اختبار الفرضية الخامسة: تواجه المؤسسات المصغرة عدة تحديات.

" تواجه المؤسسات المصغرة عدة صعوبات وتحديات تحول دون تنمية قدراتها، كما تقوّض إسهامها في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر " هذه النتيجة تؤكد أنه رغم الجهود المبذولة من طرف الجهات الوصية، إلا أن المؤسسات المصغرة تواجه عدة صعوبات إدارية وتنظيمية، وكذا صعوبات متعلقة بالتمويل، وأخرى متعلقة بالسوق كنقص الإمكانات المادية لترويج المنتجات وشدة المنافسة.

ثانيا – النتائج العامة للدراسة:

من خلال هذه الدراسة الميدانية، توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أداة فعالة لإنشاء المؤسسات المصغرة، من خلال توفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع مصغرة؛
- ✓ تعتبر المؤسسات المصغرة أداة مثلى لتخفيض نسب البطالة في المجتمع، وذلك باستحداث مناصب عمل لمسيري المشاريع، والذين بدورهم يسهمون في استحداث مناصب عمل أخرى لغيرهم من الشباب؛
- ✓ وجود علاقة طردية بين عدد المؤسسات المنشأة ومناصب العمل المستحدثة، بحيث أن كل مؤسسة مصغرة توظف عاملين إلى ثلاثة عمال في المتوسط؛

- ✓ تحوّل نشاط الوكالة من دعم تشغيل الشباب إلى دعم وتنمية المقاولاتية، هو تحول التركيز على عدد المؤسسات المنشأة إلى التركيز على نوعية المشاريع. وذلك من خلال اشتراط المؤهل العلمي لصاحب المشروع؛
- ✓ الخبرة المكتسبة للشاب البطال عامل مهم في إنشاء مؤسسة مماثلة للنشاط الذي كان يزاوله سابقا، وهذه الخبرة تضمن استمرارية ونجاح المشروع؛
- ✓ توجه الشباب حاملي المشاريع إلى صيغة التمويل الثلاثي، كان نتيجة الإجراءات والتسهيلات المالية للحصول على القروض (إلغاء نسبة الفائدة، تقليص نسبة المساهمة الشخصية لخريجي التكوين المهني والجامعات، ضمان القروض...)؛
- ✓ إسقاط صفة البطال على حامل المشروع من أجل الاستفادة من دعم الوكالة، أدى إلى إقبال متزايد للمشاريع القائمة ميدانيا على صيغة التمويل الذاتي، بهدف توسعة الأنشطة والحصول على الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية؛
- ✓ قطاع الخدمات من أكثر القطاعات حيوية واستقطابا للشباب الذكور، كونه لا يتطلب مؤهلا علميا؛
- ✓ تتمركز أغلب المشاريع في عاصمة الولاية، نتيجة توفر البيئة الملائمة للاستثمار (توفر المصالح الإدارية والمالية، المناطق الصناعية...)؛
- ✓ تجميد قطاعات النشاط بعد تشبعها أداة فعالة تستعملها الوكالة لتوجيه الشباب إلى غيرها من النشاطات، بناء على احتياجات البلديات؛
- ✓ يتأثر نشاط الوكالة من حيث عدد المؤسسات المنشأة بالوضعية الاقتصادية والمالية للدولة؛
- ✓ ثقل الإجراءات الإدارية يؤثر سلبا على إنشاء المؤسسات المصغرة، مما يستغرق إنشاؤها عدة سنوات؛
- ✓ صعوبة الحصول على العقار الصناعي يقف عائقا في إنجاز المشاريع الاستثمارية الصناعية.

ثالثا – الاقتراحات والتوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها، يمكن صياغة الاقتراحات والتوصيات التالية:

- ✓ الدراسة التقنية للمشروع ودراسة الجدوى من قبل الوكالة، يجب أن تكون أكثر دقة لتفادي تعثر المشاريع مستقبلا من جهة، ومن جهة أخرى تسهيل دراسة الملفات لدى البنوك لأن هذه الأخيرة هي التي تتحمل المخاطرة أكثر، مما يستلزم دراسة المشروع بدقة عالية؛
- ✓ ضرورة الاهتمام أكثر بالقطاعات الأكثر جاذبية للمستثمرين والأكثر استقطابا للعمالة، كقطاعي الصناعة والفلاحة؛
- ✓ تعميق التنسيق بين الوكالة والبلديات في تحديد احتياجاتها من المشاريع؛
- ✓ تعزيز دور الوكالة لتحقيق جهود الدولة في تشجيع المقاولاتية النسوية؛

- ✓ تثمين جهود الدولة في دعم المقاولاتية من خلال الشراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة لتشجيع الطلبة رواد الأعمال من أجل تجسيد مشاريعهم الابتكارية؛
- ✓ تثمين الإجراءات المشجعة من طرف الدولة بتخصيص 20% من مجموع الصفقات العمومية لفائدة الشباب، حيث يعتبر قطاع أشغال البناء من القطاعات كثيفة العمالة؛
- ✓ منح امتيازات إضافية للمناطق النائية من أجل تشجيع الاستثمار فيها وامتصاص الفائض في عرض العمل بها؛
- ✓ إنشاء مناطق نشاطات مصغرة متخصصة ومجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة والابتكارية؛
- ✓ ضرورة إعداد خريطة المهن التي تضم مختلف الأنشطة وفق احتياجات الولاية حسب البلديات؛
- ✓ التركيز على الحملات الإعلامية التوعوية في البلديات النائية، لتوعية الشباب بأهمية المشاريع المصغرة في امتصاص البطالة.

رابعا – آفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بجوانب الموضوع النظرية والميدانية قدر الإمكان، ومن أجل مواصلة البحث في هذا الموضوع نقترح بعض المواضيع كآفاق مستقبلية للدراسة، وأهمها:

- ✓ دراسة أثر تحوّل نشاط الوكالة من دعم تشغيل الشباب إلى دعم وتنمية المقاولاتية؛
- ✓ دراسة مقارنة بين أثر برامج التشغيل وأجهزة الدعم في تقليل معدلات البطالة؛
- ✓ دور مراكز تنمية المقاولاتية وحاضنات الأعمال في تشجيع الطلبة الجامعيين على إنشاء المؤسسات المصغرة.

قائـــمة المـــراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. إسحاق خرشي، **المقاولاتية: البحث عن الفكرة-إنشاء المؤسسة-المرافقة المقاولاتية**، الطبعة الأولى، دار آلفا للوثائق، قسنطينة، 2021.
2. محمد فلاق، **ريادة الأعمال-المقاولاتية- من الفكرة إلى التجسيد**، الطبعة الأولى، دار آلفا للوثائق، الجزائر، 2022.
3. طارق عبد الرؤوف عامر، **أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع**، الطبعة الثانية، دار اليازوري، الأردن، 2015.
4. ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
5. طارق بروك، **ديناميكية التشغيل في التنمية الإقليمية بالجزائر**، شركة الأصالة للنشر، الجزائر، 2020.
6. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
7. زكريا سعد الدين الأسدي، **البطالة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2009.
8. خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.
9. أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة**، الطبعة الأولى، المكتبة المصرية، مصر، 2011.

ثانيا: المقالات العلمية

10. برباطي حسين، مسيليتي نبيلة، **اشكالية البطالة وآليات التشغيل في الجزائر**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 1، جانفي 2018.

ثالثا: البحوث الجامعية

11. حسيني بشرى، حميدات منال، **دور أجهزة الدعم في تمويل المؤسسات الناشئة**، مذكرة ماستر علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، جامعة غرداية، 2023.

12. زهير بن يحي، **تقييم أداء مؤسسات دعم الأنشطة المقاولاتية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، إدارة الأعمال، جامعة برج بوعريريج، 2022.
13. زقعيط محمد، **دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر علوم اقتصادية، اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة غرداية، 2021.
14. قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**، رسالة ماجستير علوم التسيير، تسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2010.

رابعا: القوانين والمراسيم التنفيذية

15. الجريدة الرسمية الجزائرية، **القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد 02، الصادر في 11 يناير 2017.
16. الجريدة الرسمية الجزائرية، **مرسوم رقم 98-402 يتضمن الإدماج المهني للشباب الحاملين شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين**، العدد 91، الصادر بتاريخ 06 سبتمبر 1998.
17. الجريدة الرسمية الجزائرية، **مرسوم تنفيذي رقم 96-296 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**، العدد 52، الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 1996.
18. الجريدة الرسمية الجزائرية، **مرسوم تنفيذي رقم 94-188 يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**، العدد 44، الصادر بتاريخ 07 جويلية 1994.
19. الجريدة الرسمية الجزائرية، **مرسوم رئاسي رقم 03-514 يتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و 50 سنة**، العدد 84، الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2003.
20. الجريدة الرسمية الجزائرية، **أمر رئاسي رقم 01-03 يتعلق بتطوير الاستثمار**، العدد 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001.
21. الجريدة الرسمية الجزائرية، **مرسوم تنفيذي رقم 02-373 يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي**، العدد 74، الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 2002.
22. الجريدة الرسمية الجزائرية، **مرسوم تنفيذي رقم 04-14 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي**، العدد 06، الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004.
23. الجريدة الرسمية الجزائرية، **مرسوم تنفيذي رقم 20-329 المعدل والمتمم ويتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها**، العدد 70، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2020.

24. الجريدة الرسمية الجزائرية، **مرسوم تنفيذي رقم 22-355 يسند إلى وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية**، العدد 71، الصادر بتاريخ 27 أكتوبر 2022.

25. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **القرار الوزاري 1275 يحدد كيفيات إعداد مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة**، المؤرخ في 27 سبتمبر 2022.

26. الجريدة الرسمية الجزائرية، **مرسوم تنفيذي رقم 23-410 المتمم الذي يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها**، العدد 75، الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 2023.

المراجع باللغة الأجنبية

27. *GRIBI Djamila, **Déterminants du secteur d'activité chez les entrepreneurs algériens : Cas des PME ANADE (ex: ANSEJ) Chlef**, Article, Journal of Contemporary Business and Economic Studies Vol.(05) No.(1) (2022).*

*28. BOUDA Hassiba, BENSIFIA Amel, **Chômage et création de micro entreprise dans le cadre du dispositif ANSEJ, Cas des entrepreneurs de la commune d'AKBOU**, Mémoire de fin de cycle, Master en Sociologie du Travail et des Ressources Humaines, Université Abderrahmane MIRA-BEJAIA, 2018.*

*29. AZOU Yasmina, MELAHI Tassadit, **Impact des mesures d'accompagnement à la création d'entreprises sur l'emploi : cas de la wilaya de TIZI-OUZOU**, Mémoire de fin d'étude, Master académique en sciences économiques. Option : Développement local, Tourisme et Valorisation du Patrimoine. Université Mouloud Mammeri De Tizi-Ouzou, 2018.*

المراجع الالكترونية

أولا: برامج الإعلام الآلي

30. مايكروسوفت، ***Microsoft Excel***، الإصدار 2010، شركة مايكروسوفت، الو م أ، 2010.

ثانيا: مواقع الأنترنت

31. موقع وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، ***www.industrie.gov.dz/soutien-pme***

32. موقع الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، ***www.anae.dz***

الملاحق

الملحق رقم 01: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الملحق رقم 02: صيغ التمويل التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الملحق رقم 03: الإعانات المالية والامتيازات الجبائية التي تقدمها الوكالة.

الملحق رقم 04: القروض غير المكافئة الإضافية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

القروض غير المكافئة الاضافية

بالإضافة إلى القرض غير المكافئ الكلاسيكي، يمكن للشباب الحامل لمشاريع الحصول على إعانة في شكل قرض إضافي غير مكافئ في إحدى الصيغ الثلاثة التالية:

قرض الكراء

ـ قرض غير مكافئ، خاص بالإيجار و هو إعانة إضافية تمنح للشباب أصحاب المشاريع ، للتكفل بإيجار المحل أو مكان الرسوّ على مستوى الميناء، المخصص لإستقبال النشاط المراد تجسيده، على أن لا تتجاوز خمسمائة الف دينار (500.000 دج) الواجب تسديدها ، إذ يمنح فقط عندما يلجأ الشاب إلى صيغة التمويل الثلاثي في مرحلة إنشاء النشاط.

لا يستفيد من هذا القرض:

ـ أصحاب الأنشطة الغير قارة ؛

ـ أصحاب الأنشطة المنشأة في إطار المكاتب الجماعية ؛

ـ عندما يكون صاحب المحل من الأصول أو زوج صاحب المشروع.

مكاتب جماعية

ـ قرض غير مكافئ لإحداث المكاتب الجماعية: و هو إعانة إضافية تمنح للشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحل الموجه لإحداث مكاتب جماعية على أن لا يتجاوز مبلغ هذا القرض غير المكافئ مليون (1.000.000) دينار واجب التسديد.

يقصد بالمكاتب الجماعية إشتراك مشروعين على الأقل بنفس المحل، على أن يمارسوا نشاطهم في نفس المجال من المجالات التالية: الطب، مساعدي القضاء، الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، مكاتب الدراسات و المتابعة التابعة لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

يمنح هذا القرض فقط عندما يلجأ الشاب إلى صيغة التمويل الثلاثي في مرحلة إنشاء النشاط.

لا يستفيد من هذا القرض عندما يكون صاحب المحل من الأصول أو زوج صاحب المشروع.

عربة ورشة

ـ قرض غير مكافئ لاقتناء عربة ورشة: وهو إعانة تقدر بمبلغ خمسمائة ألف (500.000) دج موجه لإقتناء عربة ورشة و يمنح فقط للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لممارسة الأنشطة الغير قارة التالية: الترصيص ، كهرباء العمارات، التدفئة و التكييف، الزجاجة، دهن العمارات و ميكانيك السيارات.

يمنح هذا القرض فقط عندما يلجأ الشاب إلى صيغة التمويل الثلاثي في مرحلة انشاء النشاط.

08 شارع أرزقي بن بوزيد العنصر – الجزائر
الهاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74

www.ansej.org.dz

الملحق رقم 05: مرحلة توسيع القدرات الإنتاجية.

الملحق رقم 06: البيانات الإحصائية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية.

(جداول من إعداد الطالبين بناء على معلومات الوكالة)

		قطاع النشاط						الجنس		صيغ التمويل			
		الصناعة	أشغال البناء	الفلاحة	الخدمات	الحرف	المجموع	إناث	ذكور	الثلاثي	الثنائي	الذاتي	المجموع
سنة 2012	الملفات الممولة	52	15	66	216	25	374	34	340	333	41	0	374
	مناصب الشغل	277	73	229	502	94	1175	120	1055				
سنة 2013	الملفات الممولة	66	17	31	193	16	323	32	291	298	25	0	323
	مناصب الشغل	231	67	95	402	52	847	103	744				
سنة 2014	الملفات الممولة	117	23	121	154	28	443	43	400	436	7	0	443
	مناصب الشغل	372	95	380	327	84	1258	133	1125				
سنة 2015	الملفات الممولة	87	11	66	72	28	264	40	224	257	7	0	264
	مناصب الشغل	219	30	166	151	76	642	111	531				
سنة 2016	الملفات الممولة	19	5	43	28	32	127	23	104	116	11	0	127
	مناصب الشغل	54	12	110	64	77	317	56	261				
سنة 2017	الملفات الممولة	5	6	30	16	7	64	14	50	53	11	0	64
	مناصب الشغل	16	21	81	42	14	174	36	138				
سنة 2018	الملفات الممولة	5	8	9	23	4	49	6	43	42	7	0	49
	مناصب الشغل	14	23	24	56	8	125	17	108				
سنة 2019	الملفات الممولة	6	3	7	21	4	41	5	36	36	2	3	41
	مناصب الشغل	16	10	18	54	8	106	14	92				
سنة 2020	الملفات الممولة	2	0	10	16	2	30	7	23	25	0	5	30
	مناصب الشغل	4	0	30	38	5	77	17	60				
سنة 2021	الملفات الممولة	27	7	19	41	26	120	19	101	96	1	23	120
	مناصب الشغل	69	19	50	94	66	298	32	266				
سنة 2022	الملفات الممولة	25	13	11	27	19	95	24	71	68	4	23	95
	مناصب الشغل	75	39	33	79	57	283	73	210				
المجاميع	الملفات الممولة	411	108	413	807	191	1930	247	1683	1760	116	54	1930
	مناصب الشغل	1347	389	1216	1809	541	5302	712	4590				

		البلديات													
		غرداية	المنيعة	الضاية	بريان	متليلي	القرارة	العطف	زلفانة	سبسب	بونورة	حاسي لفحل	حاسي القارة	المنصورة	المجموع
سنة 2012	الملفات الممولة	120	18	37	48	25	32	22	15	6	34	6	7	4	374
	مناصب الشغل	363	42	110	204	55	108	92	38	16	106	14	18	9	1175
سنة 2013	الملفات الممولة	108	28	33	17	25	42	19	5	5	26	6	6	3	323
	مناصب الشغل	293	63	95	44	63	126	49	15	12	49	14	15	9	847
سنة 2014	الملفات الممولة	153	21	38	44	21	72	19	18	9	23	14	4	7	443
	مناصب الشغل	429	52	105	141	57	209	53	54	27	59	40	10	22	1258
سنة 2015	الملفات الممولة	92	7	42	30	14	34	7	11	3	12	4	4	4	264
	مناصب الشغل	215	13	114	73	35	85	15	31	6	30	9	7	9	642
سنة 2016	الملفات الممولة	35	4	28	17	8	14	3	1	3	7	3	1	3	127
	مناصب الشغل	81	10	69	46	16	39	9	3	8	19	7	3	7	317
سنة 2017	الملفات الممولة	18	1	15	3	1	10	2	3	0	5	1	1	1	64
	مناصب الشغل	52	3	38	9	2	30	4	7	0	14	2	3	10	174
سنة 2018	الملفات الممولة	18	3	3	5	5	6	1	0	1	3	0	2	2	49
	مناصب الشغل	46	7	6	14	13	17	2	0	3	8	0	4	5	125
سنة 2019	الملفات الممولة	14	4	7	3	1	3	1	1	0	3	0	1	3	41
	مناصب الشغل	39	10	17	6	3	8	3	2	0	8	0	3	7	106
سنة 2020	الملفات الممولة	5	0	7	6	1	4	0	1	0	1	0	0	5	30
	مناصب الشغل	11	0	15	14	2	12	0	3	0	3	0	0	17	77
سنة 2021	الملفات الممولة	48	7	17	10	8	11	3	1	2	5	2	2	4	120
	مناصب الشغل	121	15	42	23	23	28	7	2	4	13	6	4	10	298
سنة 2022	الملفات الممولة	40	1	9	6	14	5	2	4	2	10	1	1	0	95
	مناصب الشغل	121	3	27	18	42	15	6	9	6	30	3	3	0	283
المجاميع	الملفات الممولة	651	94	236	189	123	233	79	60	31	129	37	29	39	1930
	مناصب الشغل	1771	218	638	592	311	677	240	164	82	339	95	70	105	5302

		المستوى التعليمي					
		التكوين المهني	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	الجامعي	المجموع
سنة 2012	الملفات الممولة	42	21	186	96	29	374
	مناصب الشغل						
سنة 2013	الملفات الممولة	63	14	143	78	25	323
	مناصب الشغل						
سنة 2014	الملفات الممولة	127	17	132	126	41	443
	مناصب الشغل						
سنة 2015	الملفات الممولة	68	15	104	52	25	264
	مناصب الشغل						
سنة 2016	الملفات الممولة	113	0	0	0	14	127
	مناصب الشغل						
سنة 2017	الملفات الممولة	47	0	0	0	17	64
	مناصب الشغل						
سنة 2018	الملفات الممولة	33	0	16	0	0	49
	مناصب الشغل						
سنة 2019	الملفات الممولة	28	0	0	0	13	41
	مناصب الشغل						
سنة 2020	الملفات الممولة	22	0	0	0	8	30
	مناصب الشغل						
سنة 2021	الملفات الممولة	72	2	7	4	35	120
	مناصب الشغل						
سنة 2022	الملفات الممولة	53	0	3	1	38	95
	مناصب الشغل						
المجاميع	الملفات الممولة	668	69	591	357	245	1930
	مناصب الشغل						

فهرس المـــــوضوعات

فهرس الموضوعات

إهداء	I
شكر وعرفان	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول والأشكال	IX
قائمة الاختصارات والرموز	X
قائمة الملاحق	XII
مقـــــــدمة	أ – د
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المقـــاولاتيـــة والبطـــــالة	1
تمهيد	2
المبحث الأول: المقاولاتية والمؤسسات المصغرة	3
المطلب الأول: ماهية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة	3
الفرع الأول: مفهوم المقاولاتية	3
الفرع الثاني: ماهية المؤسسات المصغرة	4
المطلب الثاني: أهمية وخصائص المقاولاتية والمؤسسات المصغرة	5
الفرع الأول: أهمية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة	5
الفرع الثاني: خصائص المقاولاتية والمؤسسات المصغرة	6
المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين المقاولاتية والمؤسسات المصغرة	7
المبحث الثاني: البطالة وبرامج التشغيل	10
المطلب الأول: البطالة.. تعريفها وأنواعها	10
الفرع الأول: تعريف البطالة وقياسها	10
الفرع الثاني: أنواع البطالة	12
المطلب الثاني: أسباب البطالة وآثارها	14
الفرع الأول: أسباب البطالة	14
الفرع الثاني: آثار البطالة	16
المطلب الثالث: أجهزة الدعم وبرامج التشغيل في الجزائر	17
الفرع الأول: برامج الشبكة الاجتماعية	17
الفرع الثاني: أجهزة دعم التشغيل عن طريق إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18

المبحث الثالث: الدراسات السابقة	**21**
المطلب الأول: الدراسات المحلية	21
الفرع الأول: دراسة حسيني بشرى وحميدات منال	21
الفرع الثاني: دراسة زهير بن يحي	22
الفرع الثالث: دراسة زقعيط محمد	22
الفرع الرابع: دراسة قنيدرة سمية	23
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	23
الفرع الأول: دراسة غريبي جميلة	24
الفرع الثاني: دراسة بودة حسيبة وبن صيفية آمال	24
الفرع الثالث: دراسة عزو يسمينة وملاحي تسعديت	25
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	26
الفرع الأول: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات الوطنية والمحلية	26
الفرع الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات الأجنبية	28
خلاصة الفصل	**30**
الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة غرداية	**31**
تمهيد	**32**
المبحث الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA	**33**
المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	33
الفرع الأول: تعريف الوكالة ومهامها	33
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة	34
الفرع الثالث: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – غرداية	36
المطلب الثاني: صيغ التمويل والامتيازات الممنوحة في إطار الوكالة	39
الفرع الأول: الإعانات المالية	39
الفرع الثاني: الامتيازات الجبائية	41
المطلب الثالث: مراحل المرافقة المقاولاتية وإنشاء المؤسسة المصغرة في إطار الوكالة	42
المبحث الثاني: تقييم حصيلة إنجازات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية غرداية خلال الفترة (2012–2022)	**43**
المطلب الأول: عدد المؤسسات المصغرة المنشأة حسب صيغ التمويل وقطاعات النشاط في الفترة (2012–2022)	43
الفرع الأول: عدد المؤسسات المصغرة المنشأة	43
الفرع الثاني: عدد المؤسسات المصغرة المنشأة حسب صيغ التمويل	46

الفرع الثالث: عدد المؤسسات المصغرة المنشأة حسب قطاعات النشاط	47
المطلب الثاني: عدد المؤسسات المنشأة حسب الجنس والمستوى التعليمي	49
الفرع الأول: عدد المؤسسات المنشأة حسب جنس صاحب المشروع	49
الفرع الثاني: عدد المؤسسات المنشأة حسب المستوى التعليمي لصاحب المشروع	51
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات المصغرة المنشأة في استحداث مناصب العمل	52
الفرع الأول: مساهمة المؤسسات المصغرة المنشأة في استحداث مناصب العمل	52
الفرع الثاني: عدد مناصب العمل حسب قطاعات النشاط	54
الفرع الثالث: عدد مناصب العمل حسب قطاعات النشاط وحسب بلديات الولاية	56
الفرع الرابع: توزيع قطاعات النشاط حسب كثافة العمل وكثافة رأس المال	58
المبحث الثالث: واقع وآفاق المؤسسات المصغرة	**60**
المطلب الأول: واقع المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف وكالة غرداية	60
الفرع الأول: واقع المؤسسة المصغرة **TIPA**	60
الفرع الثاني: أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات المصغرة	63
المطلب الثاني: آفاق المؤسسات المصغرة	65
الفرع الأول: التوجه الجديد للوكالة لتشجيع المؤسسات الناشئة **Start-up**	65
الفرع الثاني: المقاول الذاتي **Auto-entrepreneur**	66
خلاصة الفصل	**68**
خاتمة	**69**
قائـــمة المـــراجع	**73**
المـــلاحق	**77**
فهرس المـــوضوعات	**85**